

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يطلع الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

ولكن بدون جدوى. واصبحت لدى الحكومة خشية كبيرة من احتمال تطور العصيان المدني ليصل الى حد الاضراب العام عن العمل فيما لو استمرت في اربابها وتعتنا.

○ عقدت المعارضة البحرينية ندوة موسعة يميني البرلمان البريطاني في ١٥ اغسطس تحدث فيها عدد من رموز المعارضة. وقد ترأس اللورد ايفيوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، تلك الندوة التي حضرها عدد جيد من الاعلاميين والباحثين. وتحدث فيها كل من الدكتور عبد الهادي خلف، عضو المجلس الوطني البحريني المنحل، والدكتور علاء اليوسف، الخبير الاقتصادي المعروف، والدكتور منصور، الناطق باسم حركة احرار البحرين وحسين موسى، الناطق باسم لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية. ودار نقاش طويل حول التركة البريطانية في البحرين. وكان من الطبيعي ان يتطرق الحديث بشيء من التفصيل الى دور الضابط البريطاني، ايان هندرسون، في انتهاكات حقوق الانسان التي عرفت بها البحرين خلال ربع القرن الماضي. كما تطرقت احاديث المشاركين الى ضرورة الضغط الدولي على رئيس وزراء البحرين للتخلي عن سياسة القمع الرهيبة والقبول بمنطق الحوار للتوصل الى صيغة عملية لاعادة العمل بدستور البلاد في اقرب فرصة ممكنة.

○ اصدرت اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان تقريراً حول محكمة امن الدولة اكدت فيه تعارض قانون امن الدولة مع الميثاق الدولي لحقوق الانسان بشكل قاطع. واورد التقرير امثلة لتعارض خصائص محكمة امن الدولة مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وفي الختام طالب حكومة البحرين بالسماح بالنظر في مدى تعارض نظامها القضائي مع القوانين الدولية ومواثيق حقوق الانسان.

ومن جهة اخرى اصدرت حركة احرار البحرين كتاباً مصوراً حول التعذيب في البحرين ووسائله وضحاياه تحت عنوان: «اشلاء لتحدي القمع». وقد اندهش الذين شاهدوه من فطاعة ممارسات قوات الامن والقسوة الرهيبة التي يعامل بها ابناء البحرين. واصدرت كذلك نشرتين باللون حول المواطنين الثلاثة المحكومين بالاعدام والشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد وعلى جسده اثار التعذيب واضحة.

○ استشهد في ١٧ اغسطس ١٩٩٦ الشاب السيد علي السيد أمين السيد محمد (من منطقة كرياتاد) تحت التعذيب بعد يومين من اعتقاله. وكان قد اعتقل الساعة الثالثة بعد الظهر في ١٤ اغسطس عندما كان في طريقه الى مكان عمله بمركز اليوسف للعبادة بالنماسة. واتصلت وزارة الداخلية باهله طالبة منهم الحضور لزيارته في المستشفى، ولكنهم فوجئوا بالشهيد ميتاً وجسده مليء بآثار التعذيب الوحشي. وشيعته الجماهير في اليوم نفسه في موكب كبير ارتفعت فيه الشعارات التي تشجب ارباب الدولة والتعذيب حتى الموت، وتردد المطالب الدستورية. وفي اليوم الثالث بعد الاستشهاد خرجت مسيرة عملاقة من مقبرة كرياتاد باتجاه الشارع العام شارك فيها اكثر من ٢٠٠٠ مواطن كانوا يرفعون الشعارات وتحذون قوات الشعب الاجنبية التي كانت تحاصر المنطقة. وبدأت القوات الاجنبية عدوانها على المشيعين مستعملة كافة وسائل قمعها المعروفة مثل الغازات المسيلة للدموع والضائقة والرصاص المطاطي. وفي تلك المساء قامت القوات الاجنبية بتكسير السيارات الواقفة بالقرب من مآتم المنطقة في عملية استفزازية واضحة، واعتقلت كل من جاء لآخذ سيارته. وبلغت الاعتقالات في تلك الليلة اكثر من ٨٠ شخصاً ما يزال اغلبيهم معتقلاً. وخرجت في تلك الليلة مسيرات عديدة في المناطق المعروفة مثل سقرة والدير والدرز وبني جمرة والسفاس وبالي وغيرها. وعبر المتظاهرون عن شجبهم واستنكارهم للاعمال الوحشية التي تمارسها الحكومة ضد الشعب الاعزل.

○ بمناسبة مرور ٢٥ عاماً لاستقلال البحرين بعد الانسحاب البريطاني منها والاحياء اربعينية الشهيد علي طاهر دعت المعارضة الى اسبوع للتضامن في الفترة ٩ - ١٦ اغسطس ١٩٩٦. وقام المواطنون في ذلك الاسبوع بتقليل مشترياتهم والامتناع عن دفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف. وفي اربعينية الشهيد قام المواطنون باظفار الكهرباء الساعة الثانية عشرة ظهراً للتعبير عن التضامن مع المعتقلين والاحتجاج على قتل الشهيد علي طاهر. وكانت المشاركة الشعبية واسعة بدرجة كبيرة. الامر الذي رفع معنوياتهم واكد استمرار الشعب في موقفه المشرف. وكان جهاز الامن قد حاول عبثاً الحيلولة دون تنفيذ برنامج العصيان المدني الذي دعت اليه المعارضة في اسبوع التضامن.

للتطور عقلية العائلة الحاكمة

قبل ان تنال مصير غيرها

مع استمرار الانتفاضة الدستورية المباركة، يتراجع صيت رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة يوماً بعد آخر، وتتضاعف هيبه جهاز الامن الدموي بدرجة لم تحدث من قبل. فبرغم سياسة التعذيب حتى الموت التي اصبحت ممارسة يومية فقد استمرت الحركة الشعبية بدون تراجع او تردد، حتى اقتنعت القوى الخارجية ان هذه الانتفاضة جاءت لتبقى حتى تتحقق المطالب العادلة لابناء البحرين بدون مساومة او تردد. ولم يعد هناك من يتحدث عما اذا كانت الحكومة سوف تجري اصلاحات المطلوبة، وانما السؤال هو: متى وكيف. وهناك شبه اجماع بين المراقبين والخبراء السياسيين على ان العائلة الخليفية الحاكمة سوف ترتكب خطاً قاتلاً اذا تركت الامور بايدي رئيس الوزراء الذي يقود سفينتها لمواجهة امواج عاتية اقوى كثيراً مما تتصوره. ومع تعمق الفجوة بين العائلة الحاكمة والشعب سوف يصبح من الصعب في غياب أية محاولة للتفاهم مع الشعب، التعايش بين الجانبين، وسوف يصبح على احدهما مغادرة الساحة، فاما ان يذهب الشعب او العائلة الحاكمة. واستغرب سياسيون اصنفاء آل خليفة من مدى مرونة المعارضة وواقعية مطالبها، وعموية رئيس الوزراء وسياساته التي تستجر البلاد الى الكارثة. وتتناشى فرصة ذلك. فلم يعد مطروحاً في اوساط الشعب مسألة المساومة على المطالب والتنازل تحت تهديدات رئيس الوزراء، بل المطروح يعيل شيئاً فشيئاً نحو التغيير الشامل الذي سوف يكون آل خليفة اول ضحاياه. ومن هنا فهناك نصائح كثيرة توجه الى العائلة الحاكمة بضرورة التفاهم مع اطراف المعارضة التي لم تطالب حتى الآن بشيء اكثر من اعادة العمل بالدستور. ويحذر هؤلاء من ان يؤدي الموقف المتصلب للعائلة الحاكمة الى خسارتها الكاملة خصوصاً بعد ان اصبح شعب البحرين مستعداً لتحمل الضحايا في سبيل تحقيق مطالبه.

وخلال الشهر الماضي حدثت عدة تطورات ساهمت في تشكيل قناعة لدى المراقبين بان الوضع في البحرين يتدرج نحو التوتر والتصعيد خصوصاً مع بداية العام الدراسي الجديد واحتمال انفجار الاوضاع في المدارس والجامعة. وعلى الصعيد الدراسي فهناك عدد كبير من الطلاب ممنوعين من الالتحاق بدروسهم في الجامعة وفي المدارس بسبب مشاركتهم في مسيرات سلمية العام الماضي. وهذا يشكل ضغطاً شعبياً باتجاه الاحتجاج على ممارسة وزارة التربية والتعليم التي تمت عسكرتها منذ ان اصبح العسكري عبد العزيز الفاضل وزيراً لها. ومع ان رئيس الوزراء يسعى بالتدريج لغرض حكم عسكري على البلاد فان فرصه في النجاح ضئيل جداً. فقد فشلت عسكرة وزارة التربية والتعليم في قمع طموحات الشعب، ولم تؤد الاثالات والتفريعات في الهيكل الإداري الى تهدئة الاوضاع. كما لم تلغ ممارسات وزارة الداخلية في وضع حد للاحتجاجات الشعبية. ومع ذلك فرئيس الوزراء مستمر في برنامج تحويل البلاد الى كفة عسكرية والاعتماد على القمع كسياسة عامة للسيطرة على الامور. ويشير المراقبون الى ان استيلاء الجيش على الامور في البلدان الاخرى لم يكن يوماً حلاً مقبولاً ودائماً، بل كثيراً ما ادى في النهاية الى انتهاء عهد العسكريين ومحاکمتهم. وما هو رئيس كوريا الجنوبية يحاكم ويصدر بحقه دور الاعدام بسبب رفضه قبل عشرة اعوام السماح بالديمقراطية وازال الجيش الى الشارع لمواجهة المتظاهرين وقتل الكثيرين منهم. فقد يبقى العسكري حاكماً ولكن في النهاية ينقلب الوضع عليه ويسقط. واذا كان رئيس الوزراء يحلم باستمرار عهده على ايدي العسكر فانه مخطيء تماماً وجاهل بطبيعة الحركة الشعبية الاخذة في التصاعد والمصممة على المواجهة حتى ينتهي عهد الاستبداد الذي فرضه خليفة بن سلمان وساعده عليه الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وهناك اتفاق بين جميع اطراف المعارضة على وحدة الموقف ازاء المطالب مهما كانت التصحيحات، وكلما ازداد القمع ازدادت القناعة بضرورة التغيير رسوخاً. واذا ما اصبر رئيس الوزراء على تطبيق نظام المحافظات الجديد الذي يهدف لتقسيم البحرين الى اربع مناطق امنية تابعة لوزارة الداخلية، فان الوضع سوف يتألب عليه مجدداً وسوف تصبح المطالبة بسقوطه اقوى واكثر شعبية. هذا مع قناعة المواطنين انه مهما مارس من قمع فانه لن يكون اكثر مما قام به الآن. فالشعب يحمله مسؤولية سيل الدماء الذي لم يتوقف على مدى العشرين شهراً الماضي. وهو المسؤول عن مقتل آخر شهيد سقط في ميدان

الازمة تتركس بعد تصاعد وتيرة التعذيب بانتظار «اكتوبر الغضب»

شهد الشهر الماضي تحولا خطيرا في تعامل الحكومة مع المواطنين حيث كوست التعذيب كسياسة ثابتة نجم عنها استشهاد شخص واحد وسبقته امرأة ضريت حتى الموت. يضاف الى ذلك استمرار الرفض الحكومي لفتح باب الحوار وسمي رئيس الوزراء الى فرض سياساته القمعية بالقوة وبدون تخفيف. وهناك شعور عام بالقلق على مستقبل البلاد خصوصا وان ما يجري يكرس القنعة بعدم رغبة الحكومة في حل الازمة المتفاقمة. وعلى الصعيد الشعبي فان القمع الحكومي المستمر خلق في نفوس المواطنين اصرارا منقطع النظير على المضي في المواجهة السلمية حتى تتحقق المطالب، وبدأ الشعب مشروعا للعصيان المدني يعتزم تطويره تدريجيا لمواجهة القمع السلطوي. وتشعر الاطراف المعنية بالازمة البحرينية بأن الحكومة أصبحت محاصرة بالمطالب العادلة للشعب وانها لن تتمكن من تجاوزها بسهولة. كما تشعر هذه الاطراف بأن السياسة القمعية التي يمارسها جهاز القمع لا يمكن ان تؤدي الى حل حقيقي للمشكلة. بل اثبتت التجربة انها ادت الى تصعيد الموقف بدلا من تخفيفه. وفي الوقت نفسه يرى المحللون ان الحكومة تواجه عدة قضايا ضاغطة لا تستطيع مواجهتها جميعا بالاسلوب الذي اتبعته حتى الآن. ومن ذلك الازمة الحدودية مع دولة قطر والوضع الاقتصادي المتداعي والتدهور الأمني الذي أصبح يفرض على المؤسسات الاقتصادية الأجنبية إعادة النظر في مشاريع الاستثمار في البلاد وبلغ بعض المؤسسات الى الرحيل عن البلاد بعد ان تضاعفت أهمية البحرين من الناحية الاقتصادية مقارنة بدبي ذات السياسات الاقتصادية الأكثر تحمرا والوضع السياسي الأكثر استقرارا. وتظن الحكومة ان المزيد من القمع سوف يطعن اصحاب رؤوس الاموال، بينما يرى الخبراء الاقتصاديون ان القمع يزيد من شكوك المستثمرين في مدى استقرار الأوضاع وبالتالي يدفعهم للابتعاد عن البحرين. ويمكن طرح العناوين العامة للتطورات الأخيرة في ما يلي:

١ - مع حلول شهر اغسطس الماضي كانت مشاعر المواطنين تتسم بالغضب والقهر في اثر استشهاد السيدة زهرة ابراهيم كاظم بعد ضربها حتى الموت على ايدي قوات الشغب الأجنبية. وقد ايقن المواطنون بعد ذلك بأن الحكومة أصبحت تتبع سياسة التصفية لارهاب المواطنين معتقدة ان الشعب سوف يصبح أكثر خوفا وبالتالي اقل استعدادا للاستمرار في المواجهة. ولكن رد فعل الجماهير على مقتل الشهيدة اصاب جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون، بالاحباط حيث أصبح واضحا ان القتل والتعذيب والقمع لا يمكن ان تؤدي الى الاستقرار. وازداد الوضع توترا عندما استشهاد الشاب السيد علي السيد أمين السيد محمد بعد تعذيبه حتى الموت في غضون ٤٨ ساعة من اعتقاله. وكانت الحكومة قد امنت في البداية ان الشاب الذي اعتقل في ١٤ اغسطس توفي نتيجة اصابته بازمة قلبية، ولكن عندما استلمت العائلة جثته الطاهرة وجدت آثار التعذيب واضحة عليها، الامر الذي دفع المواطنين الى التعبير عن احتجاجهم ورفضهم سياسات الارهاب التي يتبعها رئيس الوزراء بمشاركتهم الواسعة في مراسم تشييع جنازة الشهيد في اليوم الاول والمسيرة السلمية التي خرجت في اليوم الثالث بعد استشهاد. واستعادت الجماهير حماسها ضد استمرار حالة القمع والارهاب الحكومية حيث خرجت مسيرات عديدة في مساء اليوم الذي انتهى فيه مجلس الفاتحة، وحدثت مواجهات مع قوات الشغب الأجنبية واعتقل عشرات المواطنين في عملية التمشيط التي قام بها الاجانب للمناطق الآمنة. واعتبر استشهاد هذا الشاب وقبلة الشهيدة زهرة نقطة تحول في الموقف الشعبي حيث أصبح هناك رفض مطلق لأي مسالمة على المطالب. بل ان هناك الآن مطالبة ملحة بتقديم المسؤولين عن جريمتي القتل اللتين تمنا ضد الشهيدين الى محاكمة عادلة. وكانت الحكومة التي استمرت في سياسة التشويش والتلفيق قد اشارت الى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق

الحقيقة باستشهاد الشاب السيد علي ولكن يستبعد قيامها بذلك بسبب رغبتها في استمرار سياسة القتل تحت التعذيب لابرار قوتها. ومن هنا تدخل البلاد خريفا ساخنا يتوقع ان يحفل بالعمل الشعبي المعارض للسلطة والمصر على تحقيق المطالب العادلة.

٢ - عبر الشعب عن وعيه بطورفه وتاريخه بوضوح من خلال اسبوع التضامن الشعبي الذي تميز بعمل متواصل على مدى ثمانية ايام امتدت ما بين ٩ و ١٦ اغسطس الماضي. واعلنت المعارضة عن هذا الاسبوع لاحياء اربعينية الشهيد علي طاهر الذي كان قد استشهد في ٧ يوليو الماضي برصاص القوات الأجنبية. كما تزامن ذلك الاسبوع مع الذكرى الخامسة والعشرين لاستقلال البلاد في ١٥ اغسطس ١٩٧١ بعد يوم واحد من اكمال بريطانيا سحب قواتها آنذاك. وبدأت مشكلة البحرين الحديثة بعد الاستقلال مباشرة. فبداي ذي بدء قررت العائلة الخليفية الحاكمة ان لا تحتفل بذكرى الاستقلال في اليوم الذي حدث بل ربطت المناسبة بمناسبة اعتلاء الامير الحالي، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، كرسي الحكم بعد وفاة والده، وذلك في ١٦ ديسمبر ١٩٦١. وبغير اسم المناسبة من «عيد الجلوس» الى «العيد الوطني»، وهو اجراء لم يزل استحسان الشعب ولذلك لم يتفاعل مع المناسبة الجديدة على الإطلاق، وبقي الاحتفال بتلك المناسبة محصورا بالحكومة. وثانيا بدأ عهد الاستقلال بوضع دستور للبلاد بعد احتجاجات شعبية واسعة في النصف الاول من العام ١٩٧٢ تطالب بحريات عامة اوسع ونقابات عمالية ومجلس تشريعي. وبعد وضع الدستور من قبل المجلس التأسيسي في العام ١٩٧٣ اقهره الامير شخصيا وانتخب المجلس الوطني وفقا لمواده. الا ان ايان هندرسون طرح في اكتوبر ١٩٧٤ مشروع قانون امن الدولة امام المجلس لاقراءه، ولكن حدثت وحدة وطنية لم يتوقعها هندرسون ولا رئيس الوزراء ضد ذلك المشروع وافشلت في يونيو ١٩٧٥. فما كان من رئيس الوزراء الذي شعر بهزيمة شخصية برفض المشروع الا ان قدم استقالة حكومته الى الامير مدعيا ان وجود المجلس يعرقل مشاريع الحكومة. فاصدر الامير قراره المشؤم في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ بتعليق العمل ببعض مواد الدستور وحل المجلس الوطني. ومنذ ذلك اليوم استمرت الازمة في تصاعد حتى جاءت الانتفاضة المباركة في ديسمبر ١٩٩٤. ويبدو ما تقدم أهمية ذكرى الاستقلال نظرا لما انطوت عليه من اتفاقات بين الدول الإقليمية وبريطانيا بخصوص استقلال البحرين. وكان للشعب موقفه الحاسم في تقرير مصير البلاد بعد عقود من ادعاءات شاه ايران بالسيادة عليها. وعندما ذهب فيتوليو وينسبير عوتشيباردتي الى البحرين في ١٩٧٠ كسبعوث خاص للامير العام للامم المتحدة آنذاك، يؤثنت، لاستطلاع رأي الشعب حول مستقبله وجد لدى الشعب رغبة في الاستقلال المشروط بتوفر اجواء الحرية وتشكيل مجلس تشريعي وطني. وجاءت نتيجة جهود مبعوث الامم المتحدة لتأكيد رغبة شعب البحرين في الاستقلال وموافقته على حكم آل خليفة في اطار دستوري. وجاء احياء ذكرى الاستقلال من قبل شعب البحرين لتؤكد نقض رئيس الوزراء للاتفاق الضمني بينه وبين الشعب حول مستقبل البلاد. ورفضت حكومة البحرين الاحتفال بذكرى الاستقلال بسبب ما تمته من حرج لرئيس الوزراء خصوصا وانها ترتبط بالممارسة الدستورية والبرلمانية التي يرفض اعادتها. ونظمت المعارضة البحرينية ندوة بالبرلمان البريطاني حول المناسبة تحدث فيها عدد من ممثلي المعارضة (انظر ص ٧).

٣ - سعت الحكومة خلال الشهر الماضي للترويج لسياساتها واطهار الوضع طبعيا للشهيد لبعض الخطوات التي تعتزم القيام بها الشهر المقبل (اكتوبر). فقد ذكرت انها سوف تعلن إعادة تشكيل مجلس الشورى بزيادة عشرة اعضاء اليه، الامر الذي لم تعره المعارضة، بكافة قطاعاتها، اي اهتمام معتبرة كل ذلك

محاولة رخيصة للالتفاف على المطالب الدستورية. وأكدت رفضها القاطع لمحاولات رئيس الوزراء التهرب من مسؤولياته حسب دستور البلاد، واعتبرته المسئول الاول عن أزمات البحرين على مدى ربع القرن الماضي. وروجت الحكومة لمشروع تقسيم البلاد الى اربع محافظات ترتبط بوزارة الداخلية امعانا في سياسات القمع ومصادرة الحريات العامة. وكانت قد أوجت الى الحكومة البريطانية بانها سوف توقع الشهر المقبل على اتفاق مع منظمة الصليب الاحمر الدولية يسمح لها بزيارة السجون والكشف على المعتقلين. وتنبأت المعارضة بأن الحكومة لن تقوم بتلك الخطوة التي حاولت بها اسكات وزير الدولة البريطاني، جيرمي هانلي، الذي كان في زيارة رسمية الى البلاد قبل شهرين. وجاء الحديث عن توقيع الاتفاق مع الصليب الاحمر بعد ان طرح الوزير البريطاني الاتهامات التي وجهتها المنظمات الحقوقية الدولية الى حكومة البحرين، مؤكدا ان تلك التقارير تحرج اصدياء الحكومة. وفي الوقت نفسه تعتزم المعارضة تطوير مشروع العصيان المدني خلال الشهر المقبل ليصبح أكثر تعبيراً عن الرفض الشعبي لمشاريع الحكومة الهادفة الى التشويش على المطالب الشعبية العادلة. ويتوقع صدور تقارير دولية أكثر خلال الشهر المقبل تدين ممارسات حكومة البحرين ضد المواطنين وتؤكد رفض رئيس الوزراء حكم البلاد طبقا للدستور. وكما عبر احد رموز المعارضة، فان الشهر المقبل سوف يكون «اكتوبر الغضب»، حيث يتوقع استمرار الغضب الشعبي ازاء سياسات القمع الحكومية بشكل أقوى وأكثر تأثيرا. هذا في الوقت الذي تشهد فيه البلاد تبلور حالة استقطاب واضحة بين الحكومة ومؤيديها وهم عمالؤها غالبا، وأغلبية الشعب الراضة لسياسات خليفة بن سلمان وهندرسون. وقد تجسد هذا الاستقطاب في رفض العديد من الشخصيات التي اتصلت بها الحكومة لعضوية مجلس الشورى ورفضها اصدار اي بيان داعم لسياساتها. وتشعر الحكومة ان هناك غيبايا شبه كامل لاي دعم شعبي لما تقوم به وان تأييد عملاتها لاجراءاتها لا تعكس الموقف الحقيقي للشعب.

٤ - على الصعيد الاقليمي تراجع الدعم السياسي لرئيس وزراء البحرين بعد ان اتضح دوره المباشر في تصعيد الازمة ورفضه المستمر لأي حوار او مصالحة. وقد نجحت المعارضة في تحييد العديد من مواقف الجهات المسؤولة في منطقة الخليج برغم ما يبدو احيانا من دعم اعلامي لحكومة البحرين. وهناك شعور عام بأن ما تقوم به حكومة خليفة بن سلمان لا يمكن ان يحل الازمة التي تتطلب اهتماما اكبر بالقضايا والمشاكل الحقيقية التي تعصف بالبلاد. ولوحظ ان ولي العهد الكويتي اطلق تصريحات مؤخرا بعد زيارته لعدد من الدول العربية يدعو فيها الى توفير قدر اكبر من الحرية للشعوب لمنع تقويض الامتيازات المتراكمة. وفضرب مثلا بما يجري في الكويت من ممارسة ديمقراطية تمنع تطرف المعارضة وتؤطر العلاقات بين الحكومة والشعب بطر دستورية. ويراقب شعب البحرين الانتخابات الكويتية المقبلة في شهر اكتوبر بشغف دائم ويعبرها أهمية كبرى في الوقت الذي يستسحف فيه مجلس الشورى الذي يحاول رئيس الوزراء فرضه على الشعب. وهناك حساسية كبيرة لدى السلطات البحرينية لزاء الانتخابات الكويتية لانها تلامس اوتارا حساسة لديها وترفض كلمة الانتخابات وتعادي كل ما هو ديمقراطي وتقدمي. ومع ان الحكومة استطاعت شراء بعض الاعلام التي تبارك قمعها وتشجعها على رفض المطالب الشعبية وتبارك لها قانون امن الدولة واستمرار تطبيق العمل بمواد الدستور، فان الرأي العام البحريني أصبح مستقبلا بشكل ما يسبق له نظير. وإذا كانت العائلة الحاكمة لا تدرك خطر ذلك على مستقبل موقعها فان على اصديقاتها افهامها انها اذا كانت تسعى للتعايش مع شعب البحرين فعليها ان تنأى بنفسها عن سياسات رئيس الوزراء.

٣١ يولية

بشكل كبير لو تحقق. وتشكك المعارضة في احترام الحكومة هذا الالتزام، وتتمنى أن يكشف عدم التزامها حقيقة سياساتها للحكومة في لندن، الأمر الذي سوف يكون له انعكاساته السلبية. وكانت حكومة البحرين قد التزمت العام الماضي للحكومة البريطانية بتقديم دعوة لمنظمة العفو الدولية لزيارة البحرين، ولكنها لم تفعل ذلك. الأمر الذي أخرج الحكومة البريطانية بشكل كبير أمام البرلمان الذين أصبحوا على قناعة بالأساليب الملتوية للحكومة ال خليفة. ومن جهة أخرى هناك «حرب» شعارات، بين المواطنين والحكومة تعبر عن نفسها في الكتابات التي تتمثل بها حيطان المنازل في كل مناطق البحرين. وقد ميزت حرب الشعارات هذه الحركة الدستورية في البحرين وكشفت حقيقة مطالب الشعب وقسوة رد فعل آل خليفة. وفي الأيام الأخيرة عمدت الحكومة لطلاء الحيطان التي تغطيها الشعارات بعد أن اشترت آلة متطورة تستعمل لرش الحيطان باللون الأبيض. وكان ذلك فرصة للمواطنين للمعونة لكتابة الشعارات على الجدران الملطية بشكل أكثر كثافة وتحديدا لقوات الشغب الأجنبية. وقد فشلت الحكومة حتى الآن في إقناع أحد بحكمة سياساتها الرفض للحوار، وإصرارها على الحسم الأمني. واتضح للجهات التي تدعم آل خليفة أنهم يعيشون وضعاً غير مستقر بسبب سياسات رئيس الوزراء التي أصبحت موضع امتعاض لديهم. وفيما تصر المعارضة على ضرورة بدء حوار جاد لاتخاذ البلاد من الأزمة المتداعية الناجمة عن سياسات الحكومة، يرفض رئيس الوزراء أية مبادرة للحل معتقداً أن المرتبة الأجانب قادرون على الحسم الأمني والعسكري. ويشوش على ذلك بإرسال أشخاص غير ذوي شأن هنا وهناك للتفويض على المعارضة التي لم تعد تنق في كلام لا يتبعه عمل. وتصر المعارضة على أنه لا مساومة على المطالب الأساسية مهما كلف الأمر.

● وعلى صعيد آخر لقيت دعوة المعارضة لاسبوع من المقاومة المدنية في الفترة ٩ - ١٦ أغسطس الحالي استقبالا واسعا في اوساط الشعب، ويتوقع لها نجاح كبير. وتوقع ضمن هذا الاسبوع مناسبتان مهمتان: اولاهما اربعينية الشهيد علي طاهر الذي استشهد في ٢٧ يولية ١٩٩٦ برصاص القوات الخاصة التي شكلت مؤخرًا لقمع المواطنين بأسلوب أكثر وحشية. والثانية تذكى مرور ٢٥ عاما على الانسحاب البريطاني من البلاد في ١٥ أغسطس ١٩٧١. وسوف يحيي المواطنون التذكى الأولى بإساليبهم السلمية الخاصة. ويعتبر هذا الاسبوع مناسبة للتضامن الشعبي مع المعتقلين والتعاقد على مواصلة الطريق السلمي حتى تحقيق المطالب.

● وبالمناخية فسوف تعقد المعارضة ندوة مهمة في البرلمان البريطاني في ١٥ أغسطس يتحدث فيها عدد من رموز المعارضة حول الأزمة التي أعقبت الانسحاب البريطاني من البحرين، خصوصاً الأزمة الدستورية التي اختلقتها رئيس الوزراء لتبرير سياسة القمع التي استمرت أكثر من عشرين عاماً في ما بعد. ويتوقع أن تسلط الاضواء على الدور البريطاني في البحرين ماضياً وحاضراً، خصوصاً دور الضابط البريطاني، ايان هندرسون، الذي يعتبر المسؤول الأول عن الطغاطات والارهاب وسياسات التصفية والابعاد التي اتبعت ضد المواطنين على مدى ثلاثين عاماً.

● ومن جهة أخرى استقبل صدور احكام قاسية هذا اليوم بحق تسعة من المواطنين باستنكار واسع في الاوساط الحقوقية والقضائية. فقد حكم على خمسة منهم، ظلاماً، بالسجن ثلاث سنوات وغرامة ٥٠٠ دينار (١٤٠٠ دولار تقريباً)، وعلى ثلاثة آخرين بالسجن ما بين عامين وثلاثة اعوام، وغرامات مالية قدرها ٥٠٠ دينار ايضاً (١٤٠٠ دولار تقريباً). وقد صدرت الاحكام الصورية من قبل محكمة أمن الدولة بعد جلسات محدودة تقتصر الى ايسر المعايير للدولية المحاكمة العادلة. وسوف تساهم هذه الاحكام في ترسيخ ثقافة الشعبعية بضرورة التصدي للظلم الحاد على شعب البحرين الذي يتعامل معه على أساس وجود حرب شاملة ضد المواطنين.

٩ أغسطس

● ببت الحياة هذا اليوم شبه متوقفة في اغلب مناطق البحرين بعد ان بدأ الشعب اسبوع حداد تضامناً مع المعتقلين ولاحياء اربعينية الشهيد علي طاهر الذي قتلته قوات الامن في ٢ يولية الماضي، ولاحياء التذكى الخامسة والعشرين لانسحاب البريطاني من البحرين. وكانت الشواور خالية الا من بعض اللامر الذي يؤكد التجاوب الشعبي القوي مع الدعوة للاستمرار في المقاومة المدنية السلمية. وقد اطلق المواطنون متاجرم حيث ادركوا ان حركة السوق سوف تكون مشلولة بشكل شبه كامل، بينما امتلأت الجدران بالشعارات المطالب بالحقوق العادلة والمنسدة بسياسات الحكومة القمعية. وكانت الحكومة قد حاولت طلاء الجدران التي ميزت الانتفاضة الشعبية، ولكنها تراجعت عن ذلك بعد ان ابركت ان الطلاء يولد مجالا افضل للكتابة بعد ان امتلأت بالشعارات ولم يبق فيها مجال للمزيد من الكتابة. وقد انطلقت فعاليات اسبوع التضامن مع المعتقلين في البحرين معلنة بداية مرحلة العصيان المدني لاجبار العائلة الحاكمة على الاعتراف بوجود شعب في البلاد والاستجابة لمطالبه. وعلى مدى العشرين عاماً الماضية بقيت العائلة الحاكمة ترفض اعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني. الاستعدادات لانجاح اسبوع التضامن بدأت منذ عدة ايام، وشهدت الليلة الماضية نشاطات مكثفة في اغلب مناطق البحرين لتوجيه للفعاليات المزمع القيام بها وتنسيقها، فمثلاً شهد مسجد الشيخ عزيز الواقع بالقرب من منطقة السهلة الليلة الماضية حضوراً كثيفاً لصلوة المغرب والتجمع الذي أعقبها لقراءة الدعاء، في تعبير واضح عن الاستجابة الشعبية لنداءات المعارضة. وكانت الأصوات ترتفع بين الحين والآخر بالهتافات والشعارات السلمية التي تؤكد الاصرار الشعبي على الانتفاضة.

● وكانت الشغب قد بذلت كل جهدها للتشويش على الفعاليات الشعبية، مستعملة في ذلك اقسى اشكال القمع والاضطهاد. ففي ٦ أغسطس ١٩٩٦ اعتدت قوات الامن على مسجد في قرية سفالة بمنطقة سترة وذلك بعد صلاة الفجر، وهات في المسجد فساداً وتخريباً. وقامت القوات الأجنبية بإتلاف حرمة المسجد ونسبت ارضه باقدامها، وألقت بنسخ المصحف الكريم مزقة على الأرض. ولم يكن هناك اي مبرر لذلك العدوان سوى الاستفزاز والتعبير عن التوتر والعداء للشعب.

● وفي ٧ أغسطس اعتدت قوات الشغب الأجنبية كذلك على مآتم الخضر بمنطقة بني جمره بشراسة متناهية، وقامت بالتخريب والتكسير وتزقيق ما فيه من كتب ومصحف. وقال بعض

● أكد محامون دوليون بعد اطلاعهم على قضية المواطنين البحرينيين الثلاثة المحكومين بالاعدام ان الحكم الصادر بحقهم يتعارض مع القوانين الدولية ومعايير الامم المتحدة للقضاء العادل. وقالوا ان حكومة البحرين اذا اعمت المتهمين فسوف تكون قد ارتكبت جريمة كبيرة بحق ابرياء، وانتهكت قوانين الامم المتحدة في هذا المجال. وأشاروا بالتعميد الى عدم امكان استئناف الاحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة وقالوا ان ذلك انتهاك فاضح لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٨٤-٥ الذي يحمي حقوق المحكومين بالاعدام، وعلى وجه الخصوص حقهم في الاستئناف ضد حكم الاعدام أمام محكمة أعلى. وهذا الحق ليس له علاقة بالتماس العفو الذي قد يطلبه المحكومون بالاعدام من الأمير. وفي اللقائات الخاصة مع ممثلي حكومة البحرين أبدت حكومات عديدة انزعاجها من تصرف آل خليفة باصدار حكم الاعدام بحق مواطنين ابرياء ومنهم من الاستئناف ضد تلك الاحكام. وتشعر الحكومة بورطة كبيرة ازاء هذا التصرف الذي فرضه رئيس الوزراء على العائلة الحاكمة بدون الاستماع الى آراء المحامين او القضاة. وكان اول خسارة للحكومة رفض القاضي البحريني سعد الشعلان الاستمرار في رئاسة المحكمة بعد ان رأى ما في القضية من هفوات قاتلة نسي، الى كل من يرتبط اسمه بالمحاكمة. كما ان المحامين البحرينيين شعروا بالالهانة المهينة والغضب الشديد وهم يستمعون الى القاضي المصري وهو يقرأ الحكم الذي أصدره رئيس الوزراء بحق المتهمين مع وجود كل الأدلة التي تبريء المواطنين الثلاثة مما نسب اليهم.

● ويدرك الكثيرون ان القضية تتلخص في شعور المواطنين بضعف موقفها وسياساتها، الأمر الذي دفعها الى سياسة الابتزاز مستعملة هؤلاء المواطنين كرهائن تسامم المعارضة بهم. غير ان هناك اجماعاً وطنياً على عدم التراجع عن المطلب الدستوري الذي يشكل الحد الأدنى من الاصلاحات المطلوبة التي تتناسب مع روح العصر مهما كان قمع آل خليفة. وقد رفضت المعارضة بشكل كامل الخضوع للابتزاز وأصررت على ان اعدام الثلاثة سوف يكون تحولاً حقيقياً في الصراع بين آل خليفة وشعب البحرين. وتقول الاخبار الواردة من السجن ان المحكومين بالاعدام يتمتعون بمعنويات عالية للغاية وانهم يطلبون من ذويهم عدم الضجر والحزن وان يصمدوا امام الادعاء والقتلة لكي لا يشعروا بانتصار اربابهم على صمود الشعب.

● وعلى صعيد آخر اعتقل في اليومين الماضيين ستة عشر مواطناً من منطقة رأس الرمان، عرف من بينهم صائق سعيد حسن، ٢٥ عاماً. كما اعتقلت قوات الامن الأجنبية ٢٥ مواطناً من منطقة بني جمره، من بينهم طفل هو احمد طاهر، ١٢ عاماً. وقد اطلق سراح الطفل بعد ان تمهورت صحته نتيجة التعذيب الوحشي الرهيب. وتبدو اثار التعذيب الوحشي واضحة على جميع اجزاء جسده. كما اعتقل ١٦ مواطناً من منطقة الدران بعد مواجهات بين قوات الشغب الأجنبية والمواطنين. وشهدت يوم امس طائرات الهليكوبتر وهي تحلق فوق اجزاء مناطق الانتفاضة وخصوصاً السنايس والمنامة، بعد ان دوت اصوات انفجارات اسطوانات الغاز تعبيرا عن الصمود الشعبي بوجه الارهاب الحكومي. كما ان منطقة سترة التي ينحدر منها المحكومون بالاعدام تشهد مواجهات يومية بين المواطنين وقوات الشغب الأجنبية.

● ويقول مؤلفون اجانب في البحرين ان الحكومة تشعر بالحرج الشديد بعد ان افشلت المعارضة محاولتها الانقلابية ضد الحركة الدستورية واعلنت هزمها على يده عصيان مدني. وكانت الحكومة تبذل جهدها لنزع المواطنين الى العنف لكي تبرر لنفسها الاستمرار في سياسة الارهاب التي انتهجتها، ولكن اصرار المعارضة على النهج السلمي وضع الحكومة في الزاوية ودفعها الى اعادة النظر في السياسات الفاشلة التي يشير «الخبراء» الاجانب عليها بشأنها. وادركت انها تبذر اموال البلاد بدون جدوى وان كل يوم يشهد ابداعاً في اساليب المعارضة ويبرز الحكمة شعوراً بالحر.

● هذا ويؤني الشعب الاحتفاء بذكرى مرور اربعين يوماً على استشهاد الشاب علي طاهر برصاص الحكومة في مطلع هذا الشهر. وكان الشاب قد اصيب برصاصة حية من قوات الشغب الأجنبية واستشهد على اثرها. وقامت القوات الحكومية بدفنه سرا بدون علم اهل. وسوف يتم احياء اربعينية الشهيد بالاساليب السلمية التي التزم بها الشعب طوال الشهور الماضية. واذا لم تتدخل قوات الشغب الأجنبية بيده العنف والارهاب فليس متوقفاً ان يقوم المواطنون بشيء من ذلك. كما يعترم المواطنون احياء التذكى الخامسة والعشرين لانسحاب البريطاني من البحرين (١٥/١٤ أغسطس ١٩٧١) بمراجعة تطورات ربع القرن الماضي وهي اتس الفترات التي عاشها شعبنا تحت سلطة القمع والارهاب والاستبداد، واستخلاص العبر من تجارب المعارضة بشتى قطاعاتها، واعادة شحذ الهمم لتحقيق الاهداف.

٨ أغسطس

● شهدت في اليومين الماضيين اعمدة الدخان تتصاعد من مناطق عديدة مثل الدية ومقابا وغيرها، ويعتقد انها بسبب مواجهات بين قوات الشغب الأجنبية والمواطنين الذين يطالبون الحكومة باعادة العمل بالدستور. وتبع ذلك موجة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين، كان من بينهم ستة اشخاص من مقابا هم محمد مجيد الزاكي، ١٦ عاماً، عبد الزهراء هلال الزاكي، ٣٦، صائق هلال الزاكي، ٢٤، عمار محمد علي، ١٦، جهاد محمد البسماني، ١٨ وعبد الأمير علي الفقيوم، ٢٥. واعتقل عدد آخر من منطقة عالي في اليوم السابق. وتؤكد التمركات الشعبية استمرار الحركة الدستورية التي أصبحت تطور أساليبها في المقاومة المدنية. وكانت الحكومة تأمل ان تنهي الحركة السلمية بأساليب قمعية وحشية، لكنها لم تزد الا الى ازدياد حماس المواطنين وإصرارهم على تحقيق التغيير المطلوب في عقلية القبيلة للحاكم. وكانت الحكومة تراهن على ان اطلاق سراح بعض المعتقلين هذه الأيام سوف يخفف الحساس الشعبي لاستمرار المقاومة المدنية. غير ان المواطنين ادركوا حالا ان الحكومة اطلقت سراح بعض المعتقلين للتشويش على اجتماعات لجان حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة التي بدأت في ٥ اغسطس وتستمر حتى نهايته. وكانت الحكومة قد فعلت الامر نفسه العام الماضي حيث استبقت للشعب الدولي لسياساتها الارهابية باطلاق سراح بعض المعتقلين خلال انعقاد الدورة السابقة للجان حقوق الانسان، ثم ما لبثت ان اعتقلتهم مرة أخرى في مطلع هذا العام. وادرك الشعب ايضاً ان الحكومة قد اعادت التزاما للحكومة للبريطانية بانها سوف توقع اتفاقاً مع منظمة الصليب الاحمر الدولية في شهر اكتوبر يسمح للمنظمة الدولية بزيارة جميع السجناء في البحرين عدة مرات ويكون حضور ممثلين عن الحكومة، الأمر الذي سوف يفضح الحكومة

قوات الامن عادل احمد امان، ٢٢ عاما، من منطقة عذاري وإخاه ابراهيم، ٢٨ عاما، وشخصا آخر هو شاكر جعفر ازييل. وهناك اشخاص كثيرون اعتقلوا في الأونة الاخيرة وعذبوا بدون اي سبب واضح سوى الرغبة في الاستفزاز.

● وقال مصدر مطلع ان موظفا بوزارة العدل قد اوقف عن العمل بسبب موافقته على تسجيل استئناف تقدم به عدد من المصامين ضد حكم الاعدام الذي صدر ظمنا بحق ثلاثة مواطنين. وقال المصدر ان عبد الله التميمي استلم انذارا شديد اللهجة وطلب منه الامتناع عن التعاطي مع أية قضية سياسية التي قال المسؤولون ان الوزير او وكيل الوزارة وهدمها هما المخولان بالتعاطي معها.

هذا وما تزال السيدة نوال، زوجة الشاب علي حسن منصور، تراقب في المستشفى بعد اصابتها بانفجار مشبوه في ٢٩ مايو الماضي. ولم يسمح لاحد بزيارتها حتى الآن علما بان زوجها معتقل منذ مطلع العام.

● وفي لندن، تقيم سفارة البحرين مساء اليوم حفل استقبال بمناسبة استقلال البحرين بفندق بيركلي. وهذه هي المرة الاولى التي تقيم السفارة فيها احتفالا بهذه المناسبة. وقد رحب ناطق باسم حركة احرار البحرين بهذا التحول في سياسة الحكومة، متنبيا ان يتحول العيد الوطني من ١٦ ديسمبر، نكزى استلام الامير الحالي الحكم من ابيه قبل ٣٥ عاما (فقط)، الى ١٤ أغسطس وهو اليوم الذي اكتمل فيه الانسحاب البريطاني من البحرين. وتقدم للمعارضة ندوة بالمناسبة في الساعة ١٢ ظهر يوم الخميس المقبل (١٥ أغسطس) بمبنى تابع للبرلمان البريطاني.

١٣ أغسطس

● شهدت اليلال يوم امس والليلة الماضية عددا من الفعاليات المرتبطة بأسبوع التضامن الذي اعلنته المعارضة. وحدثت مواجهات في مناطق عديدة بين قوات الشغب الاجنبية والمواطنين. ففي منطقة ستره تظاهر عدد من الشباب في الشوارع التي ملأها قوات الشغب الاجنبية بكثافة. رافعين شعارات التضامن مع المعتقلين والمتنيد بجريمة قتل الشاب علي طاهر. وكان هذا الشاب قد استشهد في ٢ يولية الماضي برصاص القوات الاجنبية التي استخدمها آل خليفة للفتك بالمواطنين في السنوات الاخيرة. وطالب المواطنون بتشكيل لجنة تحقيق في ظروف قتل الشاب الذي حدث خارج القانون، ولكن رئيس الوزراء وايمان هندرسون رفضا ذلك، الامر الذي دفع المواطنين للتعبير عن سخطهم لهذه الجريمة بمناسبة مرور اربعين يوما على استشهادهم. وخروجت مسيرات في مناطق الديه والسنايس والسفلة والمخج بالإضافة الى الدراز وبني جمرة. هذا برغم سياسة القمع الرهيبة التي يفرضها رئيس الوزراء وهندرسون على البلاد. فقد اعتدت القوات الاجنبية على مسيرة في منطقة السفلة قبل ثلاثة ايام واطلقت الرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع والخانقة على المشاركين فيها، وكسرت أماكن البيع في المنطقة واغلقت سائنها بالشمع الاحمر. ثم اعتقلت رئيس المقيم، الحاج جعفر عبد الرسول، والملا تقي القاري، و١١ شابا آخرين عرف من هؤلاء: ميثم الرفاعي، مصطفى الرفاعي، علي الرفاعي، مجيد البشر، علي احمد الملا، عبد الهادي عباس، علي حبيب الملا، هاني جعفر عبد الكريم، صائق، محمد علي، جعفر احمد الملا. واقامت قوات الشغب الاجنبية حاجزا للتفتيش استمر حتى وقت متأخر من الليلة قبل الماضية.

● وفي اثر المواجهات التي حدثت في منطقة ستره قبل يومين اعتقل عدد كبير من المواطنين عرف من بينهم السيد مجيد السيد حسن السيد ناصر، ٤٥، مالك عبد الله، ١٦، عبد الزهراء علي عبد الشهيد، ٢٢. والثلاثة من منطقة المرخ ولكنهم اعتقلوا في ستره. واعتقل ٢٧ شخصا من بينه نساء بعد اعتداء القوات الاجنبية على المسيرة الكبيرة بمناسبة اربعينية الشهيد علي طاهر في ستره. كما اعتقل اربعة اشخاص من مدينة حمد، وشخص آخر من منطقة الزنج هو خليل محمد اكبر. واستمر التوتر في منطقة ستره طوال الايام الثلاثة الماضية وكذلك في اغلب المناطق الواقعة على شارع البديع. وشهدت اعمدة الدخان تصاعد في مناطق كثيرة. ففي الليلة قبل الماضية كانت هناك حرائق بمنطقة البلاد القديم بالقرب من مآتم الجشي، في الوقت الذي كانت فيه القوات الاجنبية متمركزة في المنطقة. كما نجم عن المواجهات حريق بطعم الغدير الواقع بالقرب من منطقة الديه. وفي منطقة سار اصيب الشاب السيد عدنان السيد سعيد برصاصه واعتقلته القوات الاجنبية ولم يعرف عنه شيء منذ ذلك الوقت. وتحصل المعارضة الحكومة مسؤولي سلامة الشباب، وتطالبها بالوقف الفوري لسياسة القتل خارج القانون ومنع «فرق الموت» من تصفية شباب البلاد ظمنا وعدوانا.

● وعلى صعيد الامتناع عن دفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف خلال هذا الاسبوع اكدت الاحصاءات التي توفرت ان الهبوط في دفعوات الفواتير بلغ ٥٠ بالمائة. وتكرر الامر نفسه مع وزارة الكهرباء التي تقلص عدد الذين ذهبوا الى مكاتبها لدفع فواتيرهم بنسبة تصل الى اكثر من ٦٠ بالمائة. وتجدر الاشارة الى ان غير المواطنين يمثلون نسبة كبيرة من زبائن هذه الشركات، وعليه فلا يمكن تحقيق نسبة اكبر مما تحقق حتى الآن، وهو اقصى ما كانت المعارضة تطالب اليه، خصوصا مع التزامها الاسلوب السلمي الذي يكتفي بتوجيه الدعوة للمقاطعة ولا يجبر غير البحرينيين على الاستئصال لها. وعبر شاهد عيان يوم امس بقوله: «انا ذهبت الى المتانة فخلل لك انك في مدينة اشباح مقارنة بالحركة التي تتوفر فيها عادة، فليس هناك بشر ولا سيارات بالمستوى المعتاد».

● ومن جهة اخرى علم ان مدير جامعة البحرين، العسكري، محمد جاسم الفهم، امر بفصل عشرين طالبا لاسباب طائفية، وفرض على شعب الجامعة الالتزام بشروط لقبول طلبات الالتحاق تركز الطائفية. الامر الذي ادى الى حدوث توتر في الوسط الجامعي سواء بين الطلاب ام المدرسين. هذه الظاهرة المقلقة تؤكد عدم صلاحية العسكريين لادارة المؤسسات المدنية، خصوصا وزارة التربية والتعليم التي يديرها عسكري آخر هو عبد العزيز الفاضل.

● هذا وقد اصيب سفير البحرين الجديد لدى بريطانيا، عبد العزيز مبارك الخليفة، بالذهول يوم امس عندما رأى ضيوفه المدعوين الى الحفل الذي اقامه بمناسبة استقلال البلاد، ومع كل منهم منشورات المعارضة وكتب ملونة تحمل صور التعذيب الوحشي الذي تمارسه حكومته ضد المواطنين. وفي الحفل السابق الذي اقيم في ديسمبر الماضي بمناسبة عيد جلوس الامير كان احد موظفي السفارة يسحب من الضيوف منشورات المعارضة التي كانت توزعها خارج الفندق. وعلق احد الاعلاميين بعد خروجه من الحفل بقوله: «لقد تخلصت علينا المعارضة

افراد المجموعة الاجنبية بلغة غير مفهومة الا بصعوبة انهم يبحثون عن منشورات سياسية. وتشعر الحكومة بالمرح الشديد لفضولها في قمع الانتفاضة الشعبية والحد من انتشارات المنشورات التي أصبحت تتداول بكميات كبيرة وتوزع في كل مكان. وبالرغم من انها حكمت بسجن بعض الشباب الذين وجدت لديهم نسخا من المنشورات، الا ان الاصرار الشعبي كان اقوى من وسائل القمع السلطوي.

● وفي ٨ أغسطس قامت قوات الشغب الاجنبية بمحاصرة منطقة ستره وانتشرت على كافة مداخل المنطقة ومخارجها وعدت لاستفزاز المواطنين بشكل واضح. وقال بعض افرادها انهم يبحثون عن المنشورات كذلك. وتشعر الحكومة بغضب شديد بسبب فشل كل محاولاتها التشويشية ومساسات الالتفاف على المطالب الشعبية العادلة. ومع ذلك فقد استمر صمود المواطنين في تلك المنطقة بدون حدود، واعتبرت من اعنى قلاع الشعب ضد المرتزقة الاجانب. وتشعر تلك المنطقة بغضب شديد بعد اصدار العائلة الخليفية حكم الاعدام بحق ثلاثة مواطنين ابرياء من تلك المنطقة.

● وسمع فجر امس دوي انفجار هائل في منطقة بني جمرة، الامر الذي لفرز القوات الاجنبية التي تشعر بانها تتعرض للخطر دفاعا عن نظام يعرف العالم انتهاكاته الصارخة لحقوق الانسان. كما شوهدت حرائق في منطقة الدراز يوم امس فيما كانت الاستعدادات تجري لبدء اسبوع التضامن.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «برايفيت اي» البريطانية في عددها لهذا الاسبوع مقالا مهما حول قضية الشهيد سعيد الاسكاني. وبدأ المقال بالقول: «كشف المعارضون البحرينيين المنفيون في بريطانيا القصة المزعجة للشباب سعيد الاسكاني، ١٦ عاما وذلك لتصاحب التقرير الدمر الذي اصدرته منظمة العفو الدولية حول الاعدامات والتعذيب والاعتقالات العشوائية للمعارضين في البحرين». ومضى المقال ليصف ما حدث للشهيد الاسكاني منذ ان اخذه والده الى مركز التعذيب في ٩٥/٧/٢٨ في منطقة الخميس حتى استلام جثته بعد ثمانية ايام. وقال ان جريمة قتل الاسكاني تزامنت مع زيارة وفد برلماني مكون من ويليام باول والليدي اولغا ميتلاند الى كل من البحرين والكويت في تلك الفترة، بدعوة من مكتب الخليج للدراسات الاستراتيجية الذي يرأسه الدكتور عمر الحصن.

١٢ أغسطس

● بيان صحافي

اغلق الليلة الماضية للطريق الرئيسي بالقرب من منطقة السنايس بسبب كثافة الدخان والحرائق المشتعلة في اطارات السيارات التي صاحبت الاحتجاجات الشعبية منذ يوم الجمعة الماضي. فقد بدأت في ٩ أغسطس فعاليات اسبوع التضامن مع المعتقلين الذي يضم اربعينية الشهيد علي طاهر الذي استشهد على ايدي قوات الشغب الاجنبية في ٢ يولية الماضي والذكرى الـ ٢٥ للانسحاب البريطاني من البلاد. وقامت القوات الاجنبية على الفور بمحاصرة المنطقة واعتقال المواطنين من منازلهم بشراسة متناهية. وشهدت منطقة ستره حصارا مستمرا منذ ١٠ أغسطس في محاولة حكومية ياتسده ذئع المواطنيين من التعبير السلمي عن ارائهم ومطالبهم للعادلة. واستدعت وزارة الداخلية احد رؤساء المآتم في منطقة ستره وطلبت منه عدم احياء اربعينية الشهيد علي طاهر، ولكنه رفض ذلك رفضا قاطعا قائلا ان الامر ليس بيده، وان اقامة مآتم سلمي لا يعتبر اخلاقا بالامن. وتجدر الاشارة الى ان آل خليفة يمنعون اي تجمع بدون لجازة، وذلك في اطار سياسة قمع الحريات وتكميم الافواه. وفي الليلة قبل الماضية حدثت مواجهات قوية بين المتظاهرين في منطقة سار وقوات الشغب الاجنبية التي اطلقت النار على المتظاهرين وجرحت عددا منهم. وسمع في تلك الليلة دوي انفجار كبير في منطقة سند، وفي الصباح كانت الشعارات وصور القادة تغطي جدران القرية. وحدثت مواجهات شديدة في منطقة السفلة، واعتقل بعض الشباب في منطقة الديه بينما كانوا يكتبون الشعارات على الجدران. وفيما كانت النساء مجتمعة في احد المآتم بمنطقة الدراز يوم امس اعتدت عليهن مجموعة خاصة مكونة من خمسين شخصا تابعة لقوة دفاع البحرين بوحشية وضربت بعضهن واغلقت المآتم. وكانت النساء قد اجتمعن لتكبين الشهيد علي طاهر. واغلقت مآتم آخر في منطقة السفلة في اثر لاجتماع تاييبي آخر. وسمع دوي انفجار كبير في منطقة الدراز/بني جمرة.

● وعلى صعيد فعاليات اسبوع التضامن، امتنع المواطنون عن دفع فواتير الكهرباء والماء لدى النواثر الحكومية، واكد المخوفون ان عددا ضئيلا جدا ذهب لدفع فواتيرهم واغلبه من الاجانب. وفي الوقت نفسه قام المواطنون في منطقة الديه والسنايس بوضع صور الشيخ الجعري والاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ حسين الديهي وبقية القادة باحجام كبيرة ملفقة للنظر من مسافات بعيدة. هذا في الوقت الذي ما تزال الحكومة تتحكم على اماكن اعتقال المجموعة وتمنع عائلاتهم من زيارتهم في المعتقلات. وكتبت شعارات كثيرة على الجدران التي قامت الحكومة بطلائها لاختفاء الشعارات المكتوبة عليها. ولاحظ تركيز هذه الشعارات على المطالبة بالقضاء رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، عن منصبه بعد ان فشل في تحقيق الامن والاستقرار للمواطنين على مدى ربع قرن في ذلك المنصب. وتحمل المعارضة ورئيس الوزراء شخصيا مسؤولية السياسات الراهية التي يفرضها على البلاد بالحديد والنار، والتي ادت الى مقتل عشرات المواطنين.

● وعلى صعيد آخر اكد الجلال المعروف عادل فليفل لبعض المعتقلين خلال التحقيق معهم ان هناك ١٥٠٠ معتقل، غير ان الارقام المتوفرة لدى المعارضة تشير الى ان هناك ما لا يقل عن ٢٥٠٠ معتقل من بينهم نساء واطفال. وقال شهود عيان ان من وسائل التعذيب الشائعة اجبار المعتقل على الوقوف ساعات واياما متواصلة، واذا جلس عوقب بوضعه في زنزانة انفرادية لمدة عشرين يوما. ولم يعد عادل فليفل للذي امتحن التعذيب يهتم كثيرا بما يقال عنه، واصبح يطلق سراخا بعض المعتقلين واجسادهم ملطخة بآثار التعذيب الوحشي. وقد أصدرت حركة احرار البحرين هذا الاسبوع كتيبها من ٢٢ صفحة مليئا بصور التعذيب الذي يتعرض له المواطنون بأمر من الضابط البريطاني السبي الصيت، ايان هندرسون، وتنفيذ المعتنقين الشهيرين مثل عادل فليفل وخالد المعاودة وخالد الوزان.

● ومن جهة اخرى اعتقلت قوات الامن في ٧ أغسطس السيد علوي العلوي، ٤٣ عاما، صاحب «برادات العلوي» بمنطقة الدراز بعد ان اوقفت سيارته على شارع البديع وعليها شعارات بالمطالب الشعبية كتبها اشخاص مجهولون، وما يزال معتقلا. وفي ١٦ يولية الماضي اعتقلت

١٨ أغسطس

● استشهد يوم أمس الشاب السيد علي السيد أمين السيد محمد، ١٩ عاماً، تحت التعذيب الوحشي، بعد أربعة أيام من اعتقاله. وانتشر الوضع الشعبي حال انتشار الخبر بمظاهرات واحتجاجات واسعة وتعبير بلغ عن الغضب لزاء هذه الجريمة النكراء. وخلال تفصيل جسد الشهيد شهدت آثار التعذيب واضحة في أنحاء جسده خصوصاً في الجزء العلوي منه حيث كانت بقع الدم الكبيرة تؤكد تعرض الشهيد للضرب وأوسع من التعذيب. كما شهدت آثار التعذيب بالكهرباء في مختلف أنحاء الجسم الطاهر الذي أسلم الروح لخالد الوزان بعد ثلاثة أيام من التعذيب المتواصل. ووجهت الاتهامات إلى الملعب المعروف، خالد الوزان، الذي لشرف العام الماضي على تعذيب الشهيد سعيد الاسكافي حتى الموت. ويعتبر خالد الوزان وعادل فايل من ابرز المظنين العاملين تحت ادارة الضابط البريطاني السيد، لصيته ايان هندرسون.

● اعتقل الشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد، الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الثلاثاء الماضي (١٧ أغسطس ١٩٩٥) مع زميله محمد حسن الساري، عندما كانا متوجهين إلى مكان عملهما بالنامة. ولم يكن هناك أي مبرر لاعتقالهما الأمر الذي يؤكد استهداف شعب البحرين من قبل القوات الأجنبية بدون تمييز. وفي صباح أمس اتصل مسؤول بجهز الأمن بعائلة الشهيد طالباً منها استلام جثة قاتلاً أنه توفي بسكتة قلبية. ولدى استلام الجثة حدد مسؤول الداخلية للعائلة بالانتقام أن لم تقم بدفنها على وجه السرعة وبدون حضور جماهيري. ولكن ما إن سمع المواطنون بخبر استشهاد الشاب حتى هرعوا إلى منطقة كروباد (التي تقع على مسافة أربعة كيلومترات غربي العاصمة المنامة). وشاهد الكثيرون جثة الشهيد وهي معلقة بمباحض خالد الوزان، فازداد غضبهم ورفضوا المئات باصوات عالية وهم يشيخون في مشهد إلى مشاة الأخير. في هذه الأثناء كانت قوات الشغب الأجنبية تحاصر المنطقة ويهم بالاعتداء على المشيعين، ولكنهم انكروا خطورة الموقف وأن أي عدوان على المواطنين الأبرياء سوف يؤدي إلى مزيد من تازم الوضع. وانتهى موكب التشييع بسلام فيما عبر المواطنون عن أسرارهم على مواصلة الشوارع حتى تتحقق لطلال العادلة. وكان رد فعل الجماهير الخروج في مسيرات سلمية في المناطق للجاورة مثل كرانة وبوصييع والشاخورة. وقام للتظاهرون بحرق إطارات السيارات وتفجير أسطوانات الغاز للتعبير عن سخطهم واحتجاجهم على لرهاب الدولة ضد الشعب المسلم.

● واستشهد السيد علي يرتفع عدد الذين استشهدوا من المواطنين إلى ٢٩ شخصاً أما بالتعذيب أو القتل بالرصاص الحي أو الإعدام، وهو عدد كبير مقارنة بعدد سكان البلاد، ويعكس استعداد العاقلة الحاكمة لارتكاب جرائم القتل بدون حدود. وفي الوقت نفسه يؤكد استعداد أبناء الشعب للاستشهاد في سبيل تحقيق حياة كريمة خالية من الإرهاب الخليفي الذي أصبح معروفاً لدى العالم. وجاء الاستشهاد بعد يوم واحد من انتهاء أسبوع للتضامن الشعبي الذي أكد تلاحم الصف الوطني بوجه الأرباب السلطوي. وكان للمواطنين قد استمتعوا استعمال الكهرياء والهاتف لمدة ربع ساعة ظهر يوم الجمعة الماضي، وشهدت المساجد التي يقمها الآلاف من المصلين حضوراً شعبياً واسعاً حيث هرعوا إلى لطاف الكهرياء حال وصول الساعة إلى الثانية عشرة ظهراً. وقامت النساء في المنازل بمال ذلك وهبط استعمال الكهرياء في تلك الفترة بنسبة تتجاوز الخمسين بالمائة. كما غدت حركة السوق بشكل ملحوظ على مدى أسبوع التضامن ما بين ٩ و ١٩ أغسطس، الأمر الذي أكد تلاحم المواطنين في مواجهة الأرباب الخليفي. وجبرت الحكومة عن غضبها باعتقالات واسعة طوال الأسبوع، طالت مئات المواطنين ولشملت على استعمال التعذيب على نطاق واسع. واعتبر استشهاد الشاب السيد علي السيد أمين السيد محمد مؤشراً آخر على تورط جهاز الأمن الذي فشل في احتواء الأزمة برغم استحواله على أكثر من ثلث ميزانية الدولة وبرغم الخبرات التي امتت بها أجهزة الأمن الأجنبية.

● وجاء رد فعل الحكومة على جريمتها الأخيرة في تصريح رسمي هذا اليوم يدعي زوراً بأن وفاة الشهيد كانت بسبب سكتة قلبية الأمر الذي استخفصه المواطنون الذين شاهدوا آثار التعذيب الواضحة على جسد الشهيد عند تفصيله. وكانت الحكومة قد ادعت قبل ثلاثة أسابيع بأن الشهيدة زهرة أبراهيم كاظم توفيت بسبب سكتة قلبية الأمر الذي أكد كذب الحكومة خصوصاً وأنه جاء بعد بث برنامج محطة الـ BBC أكدت فيه لعدى بنات الشهيدة وأحدى حفيداتها بأن الشهيدة توفيت نتيجة الضرب المبرح على الرأس وأن جسدها كان مليناً بالبرجار. وقال ناطق باسم حركة أحرار البحرين هذا اليوم أن مما يدعو للسخرية والتحكم استمرار سياسة الكتب والتزيير والتشويش الحكومية بالرغم من وجود الحقائق الدامغة على بطلان دعاوهم. وتحدى الحكومة أن تلزم بقانون واحد يطبق على الجميع ويقدم بموجبه كل من يقتل أنساناً إلى محاكمة عادلة. وطالب بتقديم كل من خالد الوزان وعادل فايل بشكل خاص إلى محاكمة عادلة. وقال أن المعارضة بصدد إصدار دعوى قضائية أمام المحاكم الدولية ضد الأشخاص الذين تاركوا تورطهم بجرائم قتل ضد المواطنين في سجون البحرين. ومن جهة أخرى حدد جهاز الأمن الشيع ناصر القديم بالانتقام إذا لقي خطبة بمسجد الصادق بمنطقة الفلوق. وفي منطقة السهلة احتجز الطفل عبد الله أحمد متروك كرهينة مقابل تسليم أخيه الأكبر، أحمد، ٢٢ عاماً، نفسه إلى جهاز التعذيب. واعتقل المواطن حسين عبد العزيز في مطار البحرين لدى عودته من الكويت التي يعمل فيها.

٢٠ أغسطس

● خرجت عصر اليوم مسيرة كبيرة شارك فيها أكثر من ٥٠٠ شخص بمنطقة كروباد الواقعة على بعد أربعة كيلومترات غربي العاصمة المنامة. وذلك في نهاية مجلس الفاتحة الذي أقيم على روح الشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد. وكان الشهيد قد عذب حتى الموت على أي دي الجلاء المعروف خالد الوزان يوم السبت الماضي. واعتبرت جريمة قتله اعتداء على الشعب المسلم وطلاب الكثيرون بتقديم القتلى إلى المحاكمة. وأقيم مجلس الفاتحة على روحه الطاهرة على مدى الأيام الثلاثة الماضية. وانتهت بعد ظهر اليوم. وخرج المشاركون في مجلس الفاتحة في مسيرة سلمية حاشدة رفعوا خلالها شعارات ضد سلطات الإرهاب الخليفية مطالبين بتقديم الجرم خالد الوزان إلى العدالة. كما عبروا عن التزامهم بالانتفاضة المباركة حتى تحقيق المطالب. ورفعوا خلالها صور الشهيد السيد علي فيما كانت مشاعرهم تفيض بالغيظ والغضب لزاء هذه الجريمة النكراء. ويتوقع أن يؤدي قتل الشهيد إلى مزيد من التوتر

البحرينية بدعوتهم من السفارة هذا العام مشيراً إلى أن إقامة الحفل بمناسبة الاستقلال لم يكن على جدول أعمال السفارة. وإنما قامت به بعد أن أطلقت للمعارضة عن فعاليتها بمناسبة الاستحاب البريطاني من البلاد قبل ربع قرن. وأصدرت حركة أحرار البحرين كتاباً مصوراً بالألوان يعمل مشاهد بشعة من التعذيب الذي تمارسه حكومة البحرين تحت إشراف الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وكان هناك تماطف كبير من قبل للدعوى خصوصاً بعد أن شاهدوا صور التعذيب الوحشي في البلاد.

١٤ أغسطس

● فيما يسود التوتر لجوء البلاد بسبب استفزاز القوات الأجنبية للمواطنين واعتداءاتها المتكررة على أماكن العبادة والمقام، استمر استمرار المواطنين على المضي في إحياء أسبوع التضامن مع المعتقلين بكتابة الشعارات على الصوطان وتوزيع المنشورات التي تحمل المطالب الشعبية والمناقشات السياسية في المجالس الخاصة والعام. ففي منطقة سار اطلت القوات الأجنبية على ثلاثة شباب كانوا يكتبون شعارات عامة على أحد الجدران وجرحت أحدهم جرحاً بليفاً. وذكرت تقارير غير مؤكدة أنه استشهد بعد أن شاهد للمواطنين غزارة الدم الذي نزله من جروحه. واعتقل الثلاثة ولم يعرف شيء عن مصيرهم حتى الآن. واعتقل عدد آخر من الشباب في مناطق أخرى بسبب الكتابة على الجدران، ومنهم شخصان من منطقة النبه. وتحسب سياسة إطلاق النار عشوائياً على المواطنين حالة توتر شديدة في الأوساط الحكومية. وتقول مصادر مطلعة أن رئيس الوزراء فقد توازنه وأصبح يعطي الأوامر بدون النظر إلى عواقبها. وقالت هذه المصادر أن ايان هندرسون يعاني هو الآخر من توتر شديد لشعوره بظلمته وتعميله تجعات القتل والتعذيب والمعاملة الوحشية التي أمر جهازة الأمن بممارستها ضد شعب البحرين.

● وقد وجهت وزارة الداخلية إلى القاتمين على المساجد أمراً بإزالة المنشورات التي توزع فيها قبل إغراق المسجد كل ليلة، وتوهمتهم بالاطلاق إذا لم يفعلوا ذلك. وتشعر الحكومة أنها خسرت المعركة مع الشعب ولم تعد تتحمل المنشورات السلمية التي تتحدى الإرهاب السلطوي، خصوصاً وإن العالم شاهد انقلاباً للمنطق والحجة واقتصارها على أساليب القمع والتعذيب والإرهاب في مقابل الأساليب السلمية المتحضرة التي يمارسها الشعب في كل تحركاته. وتظهر الحكومة بدرجة شديدة خصوصاً بعد أن أصدرت أحكام الإعدام الجائرة بحق ثلاثة مواطنين أبرياء. فهذه الأحكام أصدرتها محكمة أمن الدولة التي لا تسمح بالاستئناف ضد الأحكام التي تصدرها، بينما يمنع القرار ١٩٨٤-٥٠ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة إعدام أي شخص ما لم يعط حق الاستئناف أمام محكمة أعلى من المحكمة التي أصدرت حكم الإعدام. وأكدت حكومات صديقة لحكومة البحرين اعتراضها على تنفيذ أحكام الإعدام قبل السماح باستئنافها، الأمر الذي أخرج آل خليفة بشكل كبير. وقد سعت الحكومة للحصول على ثمن من الشخصيات البحرينية المرموقة مثل تليد لجرادتها وشجب المعارضة مقابل السماح بالاستئناف، ولكنها فشلت في ذلك فشلاً ذريعاً ورفض أي من هذه الشخصيات إصدار أي تصريح يدعم السياسات الأرمائية للحكومة. ومع ذلك فقد اضطرت الحكومة هذه المرة للسماح بالاستئناف تحت ضغط الحكومات الصديقة لها، الأمر الذي يعتبر ضربة قاضية لمحكمة أمن الدولة. وحسب بعض المصادر فإن الحامين سوف يستأنفون الأحكام في ١٦ أغسطس أمام محكمة الاستئناف العليا. وهذا يعني اعترافاً حكومياً بعدم قانونية محكمة أمن الدولة بالقياس إلى المعايير الدولية للأضاد العادل. ويقول أحد الخبراء الدوليين العاملين بجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف أن جميع الأحكام التي صدرت من قبل محكمة أمن الدولة لأتية حسب القوانين الدولية. وإن استمرار سجن المحكومين بعد صدور الأحكام من قبل هذه المحكمة يعتبر اعتقالاً عشوائياً ممنوعاً في القوانين والأعراف الدولية.

● وعلى صعيد آخر ما تزال الأنسة زهرة حسن علي، المرمضة المعتقلة منذ شهرين بسبب معالجتها أحد المصابين، معتقلة، ولم يسمح لأحد بزيارتها، الأمر الذي يثير القلق على صحتها. وهناك معتقلات عديدات أخرن مجموعة اعتقلت في أربعين للشهيد علي طاهر قبل أربعة أيام في منطقة ستر.

● ومن جهة أخرى وقع عدد من الشخصيات العربية المرموقة نداء حول الوضع في البحرين جاء فيه ما يلي: «تدبنا على مدى الثمانية عشر شهراً الماضية ما يجري في البحرين، وتلنا لما وصل إليه الوضع خلال هذه الفترة. وتمنينا أن لا تأخذ الأمور هذا المنحى الخطير الذي يهدد المنطقة كلها بدماء من العنف لا تنتهي بسهولة. ونحن إذ نعتبر أن المطالبة بأعادة الدستور وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المظنين معتلة ومتحضرة فائنا:»

١ - نلتفد حكومة البحرين الاستجابة لهذه المطالب العادلة نزولاً عند الحق، ومنعاً لمزيد من التفرد.

٢ - كما نلتفد الحكومة والمعارضة المتمر من الانزلاق إلى أساليب المواجهة العنيفة التي تزيد من تطيع الوطن وتساعد الأم للشعب البحريني.

٣ - وندعو جميع الأطراف أن يفلخوا المصلحة الوطنية. وإن يمتدوا إثارة الحساسيات الطائفية.. وإن يبدؤوا الوضع في البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق مصالحة وطنية لا تستثني احداً، وتوفر المناخ للالتام لمواجهة تحديات التنمية الداخلية، وأزمات الامة المتفاقمة.

ووقع على الرسالة كل من الشيخ راشد القنوشي، رئيس حركة النهضة التونسية، السيد محمد الموسوي، أمين عام رابطة أهل البيت العلنية، د. اسحاق الفرجان أمين عام حزب جبهة العمل الاسلامي بالترين، د. سعيد زباد، أمين حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأرنبي، أحمد أبراهيم، أمين عام حزب جبهة العمل القومي بالارن، فرح الصميري، أمين الحزب الشيعي الأرنبي، فؤاد نهر، أمين عام حزب البعث العربي القطني، منير شفيق، كاتب ومفكر عربي، تيسير حمصي، أمين عام حزب البعث العربي القطني، أسامة الكركوتي، رئيس الحزب الاسلامي العراقي، د. محمد سليم العوا، مستشار قانوني ومفكر وكاتب عربي من مصر، محمد عبد الحكم نيابة كاتب ومفكر عربي، د. كمال الهلباوي، الناطق الرسمي باسم الاخوان المسلمين في الغرب، مختار بدر، حركة النهضة التونسية، د. مصطفى عبد العال، باحث في علم الاجتماع السياسي، السيد حسين الشامي، لشرف العام بمؤسسة دار الاسلام، لندن.

أصبح الأمير نمية في يدي أخيه رئيس الوزراء الذي يصدر على استمرار العمل بإحكام الطوارئ، ويرفض عودة الحكم المدني القائم على أساس الدستور الذي ينتخب فيه الشعب ممثليه في المجلس الوطني طبقاً لذلك الدستور. وقد رفضت المعارضة هذا «السخاء» واعتبرته تركيزاً للامانة واستنزافاً لشاعر الشعب، ومؤشراً على استمرار العقيلة المستبدة الرافض لكل ما هو دستوري وديمقراطي. وقالت أن ذلك لن يغير من الواقع شيئاً وأن الشعب سوف يستمر في مطالبته بحقوقه الدستورية. وتوقع أن يفضل المجلس في دورته المقبلة كما فشل في الدورة السابقة. فقد مضت أربعة أعوام على تشكيل المجلس رداً على الحريضة الأولى عام ١٩٩٢ ولم يحقق أي إنجاز يذكر. ودلاً من مساهمة المجلس في حل المجلس بقي وجوده رمزياً حيث يفقد الصلاحيات الدستورية ولا يحظى أعضاؤه باحترام الشعب أو دعمه. تماماً كما لم يحظوا باحترام رئيس الوزراء الذي بقي يعاملهم كمواطنين عابدين لا يفرق بينهم وبين الخدم. بل أنه لا يساوهم بالجنالين العاملين من أجل قنيلته. وتوقع المعارضة استمرار التوتر خصوصاً في الشهرين المقبلين (سبتمبر وأكتوبر) خصوصاً وأن أربعينيات كل من الشهيدة زهرة إبراهيم كاظم والشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد سوف تملأن الشهر المقبل وسوف يتم احتياؤهما من قبل الشعب على أوسع نطاق ممكن. كما أن الذكرى الحادية والعشرين لذكرى القرار الأميري المشؤم بتطبيق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني سوف تحل في السادس والعشرين من هذا الشهر (٢٦ أغسطس ١٩٩٦).

٢٨ أغسطس

● ما يزال الحصار المفروض على منطقة كراباد مستمراً برغم مرور أكثر من عشرة أيام عليه. فقد طوقت قوات الشعب الأجنبية المنطقة يوم استشهد الشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد في ١٧ أغسطس ١٩٩٦ لقمع للوطنيين الذين قدموا من كافة مناطق البحرين لتشجيع جيشانه. واستمر الحصار حول مقيم المنطقة الذي أقيم فيه مجلس الفاتحة. وشهدت صباح اليوم ثلاث سيارات مكتظة بالقوات الأجنبية وهي تستفز المواطنين في منطقة المثلث. ومن مهماتها كذلك اعتقال أي مواطن يذهب لاسترجاع سيارته من المنطقة بعد أن منعت القوات الأجنبية المواطنين من ذلك بعد المسيرة الكبيرة التي انطلقت في اليوم الثالث بعد استشهاده الشهيد. وهناك عشرات السيارات في تلك المنطقة حيث يخشى أصحابها من الاعتقال إذا ما ذهبوا لاسترجاعها. وكانت القوات الأجنبية قد استباحات المنطقة عقاباً لاهلها بسبب تشييعهم جثمان الشهيد إلى القبر. وقامت القوات الأجنبية بتكسير جميع السيارات التي كانت واقفة في المنطقة في تجسيد غير معهود للعنف والغوغائية. كما قامت بضرب من وقف في طريقها بدون رحمة. وقد اعتقل أكثر من مئتين شخصاً من تلك المنطقة بعد ذلك، وما تزال عملية الاعتقال مستمرة. وعرف من بين المعتقلين كل من محمد عبد علي الصغير، ٢٥، ومن منطقة أبو صبيح، حسن رحمة، ٢٥، من منطقة النعيم، مصطفى، ٢٥، وعلي القيدوم من منطقة كراتنة.

● ومن جهة أخرى، أعلنت وزارة الداخلية عن قيام مجهولين بإطلاق النار على محيط السفارة الروسية في المنامة. ونجم عن ذلك جرح أحد الحراس، ولأن الذين قاموا بذلك بالفرار. وهناك غموض كبير يلف الحادثة التي ربما قامت بها قوات الأمن الحكومية كقمعة لحملة عنصرية جديدة ضد شعب البحرين بعد أن بدأ الشعب مشروع العصيان المدني البعيد عن العنف. وليس هناك أي دليل على تورط أحد غير الجهاز الحكومي في تلك الاعتداء، خصوصاً وأن المواطنين ملتزمون بالمقاومة المدنية التي هي خيارهم حتى تحقيق المطالب الملمة وفي مقدمتها إعادة العمل بدستور البلاد. وسبق أن بدأت قوات الأمن البحرينية التي يديرها الضابط البريطاني، آلان هندرسون، سياسة تصعيد العنف لتبرير أفعالها ضد المواطنين. وشجبت المعارضة جميع أنواع العنف التي ترتكب في البلاد وخصوصاً إرهاب السلطة الذي أصبح معروفاً لدى من يراقب الوضع في البحرين. ومطالب المعارضة مراراً بتقديم المسؤولين عن ارتكاب العنف من الجانب الحكومي إلى المحاكمة وإصدار أحكام بحقهم شبيهة بالتي تصدرها محكمة أمن الدولة ضد المواطنين على أساس اعترافات سمحت منهم تحت التعذيب.

● وعلى صعيد آخر أصدرت اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان تقريراً خاصاً حول محكمة أمن الدولة في البحرين، أكدت فيه أن تلك المحكمة تفقد المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وقالت أن من بين خصائص تلك المحكمة أن حكمها نهائي ولا يسمح للمتهم بالاستئناف ضد حسب القرار الأميري رقم ٧ للعام ١٩٧٦. وهذا مناقض للمادة ١١٤ (هـ) للميثاق الدولي لحقوق السياسية والمدنية الذي ينص على أن «كل من يصدر عليه حكم لارتكابه جريمة له الحق في الاستئناف ضد الحكم أمام محكمة أعلى حسب القانون». ومن خصائصها أن من يعقل حسب قانون أمن الدولة لا يسمح له بالاعتقاء بمعامل إلا قبيل انعقاد المحكمة. وهو أمر مناف للمادة ١١٤ (ث) من الميثاق الدولي الذي ينص على أن يوفر للمتهم «وقت كاف وتسهيلات لاعداد دفاعه والاتصال بمحام من اختياره». ويقوم الاعلام المحلي بنشر أسماء المتهمين قبل النظر في قضيتهم وبذلك يصدر حكم ادانتهم قبل المحاكمة. وهذا مناقض للمادة ١١٤ (ث) من الميثاق الدولي الذي ينص على «أن كل منهم بريء، حتى تثبت ادانته». وتعتمد محكمة أمن الدولة على الاعترافات التي تصحب من المتهم تحت التعذيب، الأمر الذي ثبت لدى اللجنة البرلمانية من خلال تقارير كثيرة استلمتها. كما أن المتهمين يجامون أحياناً كمجموعة واحدة حول قضايا مختلفة. وهناك العديد من الحكمين الذين يبقون في السجن حتى بعد انتهاء مدة السجن التي حكموا بها. وتطرق التقرير إلى القانون الأميري الذي صدر في مارس الماضي بتحويل جميع القضايا المتعلقة بالانتفاضة إلى محكمة أمن الدولة، وأغلب هذه القضايا جنائية وليس لها علاقة بأمن الدولة.

● وخلص التقرير إلى القول بأن هناك قناعة كاملة لدى المراقبين الدوليين والمحايدين بأن محكمة أمن الدولة البحرينية تنقضها إجراءات العدالة. وقد عبرت عنها منظمات حقوقية دولية وحكومات أجنبية ودبلوماسيون وخبراء قانونيون في الداخل والخارج. وحيث أن محكمة أمن الدولة صلاحية إصدار حكم الإعدام فإن لديها كذلك صلاحية ممارسة لخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان. ولذلك فإن تحويل القضايا الجنائية إلى محكمة أمن الدولة يبعث على القلق خصوصاً نظراً لخصائصها غير العادلة. كما أن مثل هذه الأحكام يجب أن لا تصدر على أساس الاعترافات وحدها التي كثيراً ما يحصل عليها خلال توقيف المتهم في سجن انفرادي وتحت التعذيب. وخلص التقرير إلى القول بأن على حكومة البحرين أن توضح المساحات التي يتناقض فيها نظامها القضائي مع المعايير الدولية.

في البلاد ما لم يقدم خالده للوزان إلى المحاكمة، حسب ما يقوله الكثيرون داخل البلاد وخارجها. وطالبوا رئيس الوزراء بالاستقالة لأنه فشل في الحفاظ على أمن المواطنين، بل وأعلى الأمان بقتل أبناء البحرين ظلاماً وعدواناً. كما طالب المتظاهرون باستقالة الضابط البريطاني آلان هندرسون، مهندس سياسة الإرهاب الحكومية على مدى الثلاثين عاماً الماضية. وشاهد المواطنون آثار التعذيب بالعصع الكهربي والضرب بالآلات حادة على كافة جسد الشهيد، الأمر الذي لده وحشية النظام الإرهابي الجاثم على صدور أبناء البحرين.

● خرجت للمسيره بعد ظهر اليوم من مقبرة كراباد باتجاه الشارع العام، ولكن قوات الشعب الأجنبية حاصرتها وأطلقت الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي على المواطنين العزل الذين شاركوا فيها. وسقط العديد من الجرحى، فيما كان الاصرار الشعبي على مواصلة الاحتجاج السلمي هو الطابع العام لأبناء البحرين وهم يواجهون القوات الأجنبية الذين استقدمهم ال خليفة لقتل للوطنيين. ويتوقع استمرار للسيارات الشعبية السلمية التي يواجهها المرتزقة عادة بالرصاص والقمع والأرهاب. وقد عبر الكثيرون عن الخوف من الأجانب عن أعجابهم بأبناء البحرين للتضحيات لضبط أعصابهم في مقابل للقوات الأجنبية التي لا تلتزم بقانون أو أخلاق، والتي لا تعرف إلا الوحشية والأرهاب.

● هذا وقد استمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف. ففي ١٨ أغسطس اعتقل من منطقة بني جمرة عدد من المواطنين عرف من بينهم حبيب صباح، ٢٠ عاماً، السيد نزار السيد علي، ٢٤ عاماً، علي جعفر محمد علي، ١٦ عاماً، واعتقل في تشييع الشهيد يوم السبت الماضي حوالي ٤٠ شخصاً.

● وقال خبراء في مجال حقوق الإنسان أن استمرار سياسة القتل تعبر عن تحد صارخ للمجتمع الدولي خصوصاً وأن اجتماعات لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تتعقد حالياً في جنيف. يضاف إلى ذلك أن مستوى السجن هابط بشكل غير مقبول. وقد أكد سجناء أفرج عنهم مؤخراً من سجن العميلة أن حالة السجن سيئة للغاية وأن المعتقلين يزيدون بشكل مريع للمركز. وقد نصبت خيام في مواقف السيارات لايواء المعتقلين، وأزجعت بهم. ● وعلى صعيد آخر يزداد القلق يوماً بعد آخر على مصير الشاب السيد عدنان السيد سعيد، ٢٠ عاماً، من منطقة سار وذلك بعد إصابته برصاص الشرطة واختطافه من قبل قوات الشعب الأجنبية قبل أسبوعين. ونقل شهود عيان أن كمية الدم التي نزلها كانت كبيرة بشكل ملفت للنظر.

٢١ أغسطس

● شهدت الليلة الماضية مظاهرات احتجاجية عديدة في عدد من مناطق البلاد في اثر العدوان الذي قامت به قوات الشعب الأجنبية ضد المواطنين الذين تجمعوا لتبليغ الشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد. ففي مناطق عالي وسفرة والسنابس والديه وجندس وكراباد خرج المواطنون بعد حلول المساء في مسيرات سلمية ورفعوا شعارات تشجب إرهاب رئيس الوزراء وتطالب بتقديم المعتذب المعروف خالد الوزان إلى المحاكمة بعد أن عذب الشهيد حتى الموت. وبدأت السيارات الشعبية الساعة الثامنة والنصف مساءً وشهدت حرائق كثيرة في الشوارع العامة لمنع القوات الأجنبية من إلتحام المناطق السكنية والاعتداء على المواطنين. وأشعلت النار في أطارات السيارات لتخفيف آثار الغازات المسيلة للدموع والخانقة التي استعملتها قوات الشعب الأجنبية ضد المتظاهرين. فيما سمع دوي انفجارات أسطوانات الغاز في عدد من المناطق، وهو أسلوب أصبح مألوفاً في البحرين يهدف منه المتظاهرون إلى تأكيد رفضهم نظام القمع الذي يتزعمه رئيس الوزراء ويمارسه آلان هندرسون.

وجاءت هذه المظاهرات الاحتجاجية بعد انتهاء مجلس الفاتحة الذي أقيم على روح الشهيد السيد علي السيد أمين السيد محمد الذي استشهد يوم السبت الماضي تحت التعذيب بعد اعتقاله بثلاثة أيام. وحضر مجلس الفاتحة عصر أمس حوالي ٣٥٠ شخص من كافة نواحي البلاد، فيما كانت القوات الأجنبية تحاصر المنطقة. وقد خطب أحد المواطنين في الناس ولدى انتهائه رفع الحاضرون شعاراتهم المعروفة مثل: «دهيات منا الفلة» و«بالروح بالدم نفديك يا شهيد»، والأرهاب الحكومي لن يثنيها. وما أن سمع رجال القمع الأجانب ثقافات المواطنين حتى بدأوا بموانتهم بوحشية متنامية وأطلقوا الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وحدثت مناوشات بين القوات العتدية والمواطنين حيث رد بعض المواطنين بقذفهم بالمجارة. وجاءت تعزيزات من الجنود الأجانب ولقتموا منطقة كراباد التي كان المجلس يقيم فيها، ومارسوا فيها من الإرهاب ما لا يمكن تصوره بسهولة. وقدر عدد المعتقلين من بين المتظاهرين بـ ٦٠ شخصاً، وغير بعض الأجانب الذين كانوا يتفرجون من بعيد عن استغرابه من المشهد، وقال: «لانه مشهد لا يتكرر كثيراً في البلدان الأخرى». وقد خيل لي أنني أعيش أيام الاستعمار حيث عشاق الحرية يواجهون قوات الاحتلال الأجنبية بصمود مفتوحة وشعارات حماسية.

● وفي الدران خرجت مسيرات كبيرة الساعة الثالثة بعد ظهر أمس شارك فيها عدد كبير من الشباب. وشهدت الستة ألهب تتصاعد من الاطارات المحترقة في الشوارع. وبعد أقل من ساعة شنت القوات الأجنبية عدوانها على المنطقة وقامت بضرب كل من وجدت في الطريق ومنهم أطفال يلعبون. وضرب مواطنون كانوا يصلحون سيارتهم أمام منزلهم بدون أي مبرر. وكان الجنود الأجانب يطوفون الشوارع وفي أيديهم الرشاشات المصوية نحو صدور المواطنين. واستمرت الدوريات الأجنبية حتى منتصف الليل.

● وفي المنامة قامت قوات الشعب بحرق عدد من السيارات يملكها مواطنون وذلك لبث الرعب في النفوس، خصوصاً وأن اصرار الشعب يتزايد يوماً بعد آخر على التصدي لإرهاب الدولة. وفي ١٩ أغسطس اعتدت قوات الأمن على أحد المنازل بمنطقة جندس وقامت بتكسير محتوياته والعبث بكل ما فيه، ثم اعتقلت امرأة محتشمة هي حنان عبد علي، ٢٤ عاماً. ولم يعرف شيء عن مصيرها حتى الآن.

● وعلى صعيد آخر أعلنت الحكومة أنها سوف تعفي نصف أعضاء مجلس الشورى غير الدستوري من علمهم وتعين مكانهم ممثلين عن بعض الجمعيات المهنية. وكان الأمير قد أعلن في وقت سابق عن زيادة عدد أعضاء المجلس إلى ٤٠ عضواً يعينهم رئيس الوزراء شخصياً ويقرهم الأمير. ويرفض الأمير حكم البلاد وفقاً للدستور منذ أن علق العمل به في ١٩٧٥. ويصر على الحكم بقراراته الخاصة. والواضح أنه بمناسبة مرور ٣٥ عاماً على توليه الحكم

ندوة بالبرلمان البريطاني بمناسبة الاستقلال

عقدت في ١٥ أغسطس ١٩٩٦ ندوة مهمة بمبنى البرلمان البريطاني دعت إليها المعارضة البحرينية بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على الانسحاب البريطاني من البحرين. وحضر عدد من الصحافيين والسياسيين والباحثين من البريطانيين والعرب الندوة التي ترأسها اللورد أيفوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان، والتي تحدث فيها عدد من رموز المعارضة البحرينية في الخارج. وافتتح اللورد أيفوري الندوة قائلاً أن هناك عدة جوانب تتعلق بالأثر البريطاني في البحرين منها ما يلي: أولاً أن هندرسون مواطن بريطاني وهو المسؤول عن الأمن في البحرين وعن انتهاكات حقوق الإنسان في العشرين عاماً الأخيرة، وأنه يسيء إلى سمعة بريطانيا بسبب سياسات الإبعاد والتعذيب. وثانياً عندما ذهبت الصحافية المعروفة، سولويد روبرتس، إلى البحرين ساعداً في أداء مهمتها بعض الأشخاص الذين تعرضوا للإساءة والتعذيب لاحقاً، وهو امر مزعج لحزبها كثيراً. ثالثاً أود لفت نظركم إلى محاولات وزير الخارجية البحريني التأثير على القرار البريطاني بخصوص اللجوء السياسي، ويبدو أنه نجح إلى حد ما، فهناك ثلاثة مواطنين قدموا طلباً للجوء ولم يحصلوا عليه برغم أن قضيتهم واضحة تماماً. ولا بد أن زيارة الوزير البحريني إلى لندن تركت أثراً على قرارات دوغلاس هيرد وجيريمي هانلي، وأبما تجريبتنا في المجموعة البرلمانية أكدت لنا صعوبة إقناع جيريمي هانلي باتخاذ أي إجراء برغم مراسلاتنا الكثيرة، واعتقد أن موقفه بالنسبة للبحرين يتميز عن مواقف أزاء جميع البلدان الأخرى حيث يرفض إعطاء موقف واضح أزاء ما يجري في البحرين في حين أنه لا يتردد عندما يتطرق الأمر ببلدان أخرى. ومثل ذلك تعامله مع قضية إعدام عيسى قمبر إثر محاكمة جائرة، بينما موقفه من قضية إعدام كين سارابويا في نيجيريا كان مختلفاً تماماً. ثم قدم اللورد أيفوري المتحدثين مبتدئاً بالدكتور عبد الهادي خلف، عضو المجلس الوطني البحريني سابقاً والاستاذ بجامعة لوند السويدية.

الدكتور خلف قال: بدا لي الأثر البريطاني شخصياً عندما كنت طفلاً حيث شاهدت الجنود البريطانيين يلاحقون الشباب البحريني المشارك في التظاهرات في الغامة في فترات مختلفة. ففي ٥٣ - ٥٦ قام البريطانيون بسحق حركة سلمية كانت تتفاوض مع الحكومة وبريطانيا وكانت حركة مفتوحة جداً، وساعد البريطانيون بشكل مباشر على سحقها واعتقلوا عدداً كبيراً من نشطاءها وقدموا خمسة من قيادتها إلى المحاكمة ونفت ثلاثة منهم إلى جزيرة سانت هيلانة. وكان التحقيق معي للمرة الأولى في العام ١٩٦٣ على يد الضابط البريطاني بوب المشهور آنذاك بتعذيبه الشديد، وكان له مساعدون من شبه القارة الهندية. فالبريطانيون هم الذين حموا النظام وساعدوه على البقاء والسيطرة. استمر ذلك حتى مجيء هندرسون في العام ١٩٦٦، وكان لي الشرف أن أكون واحداً من خمسة طبق عليهم قانون أمن الدولة للمرة الأولى في ١٩٧٤. هذا جزء من التركة البريطانية في بلادي. ويعتبر ١٩٦٨ عام التحول حيث فرت بريطانيا الانسحاب من الخليج ومن البحرين، وتمنى الشيوع الخليجيون على بريطانيا أن لا تنسحب، بينما تمنى البحرينيون أن يكون ذلك بداية انفتاح. تلى ذلك عدد من الاضرابات العمالية ولكن كان هناك اتفاق شرف بين فصائل المعارضة على عدم اضعاف موقف الحكومة في مفاوضاتها مع شاه إيران والبريطانيين. وعين الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً شخصياً له ذهب إلى البحرين وزار انديتها والتقى فعاليتها. وسمى أفراد العائلة الحاكمة للتأثير على القرار النهائي، فذهبوا إلى القرى لإقناع المواطنين بالتعبير عن رغبتهم في الاستقلال. وقام شيخ البحرين بزيارة النجف بالعراق وتحدث مع زعيم الشيعة آنذاك، السيد محسن الحكيم، ليقوم بدوره بدعوة شعبة البحرين للتصويت لصالح الاستقلال، واستنتج المبعوث الخاص (فيكتور وينسبير جوتشباردي) أن هناك رغبة شعبية عامة في الاستقلال، وكان الاتفاق يقوم على أساس التفاهم. جاء الإعلان في ١٥/٨/١٩٧١ بأن

البحرين لن ترتبط بالامارات الخليجية الأخرى لأن حكام البحرين رأوا أن الامارات لم يكن لديها مادة قانونية تنص على حق المواطنين في المشاركة. واقتنعا انفسنا بأن ثمة تضحياتنا في ٥٦ و ٦٥ هو الاستقلال. وفي مارس ١٩٧٢ حدثت انتفاضة كبيرة شارك فيها عشرات الآلاف تجمعوا امام مبنى وزارة العمل يطالبون بالتقايات والمجلس التشريعي، واعتقل المئات وابعد عدد منهم. ورات الحكومة آنذاك أن التحدي كان حقيقياً، وتقرر أن يكون هناك دستور للبلاد، ووافقوا على انشاء المجلس التأسيسي، وكان الحل الوسط أن يكون وزراء الحكومة اعضاء في المجلس التأسيسي وأن تعين الحكومة ثمانية اعضاء، ويتخب الشعب ٢٢ عضواً. وقدمت للمجلس مسودة للدستور على غرار دستور الكويت، وكانت الانتخابات. وبعد المجلس التأسيسي اجريت انتخابات للمجلس الوطني حيث طرح مشاغل البلاد في جلساته. كان هناك ٦٦ اضراباً خلال الشهور الستة الأولى من عمر المجلس. وتشجع المواطنون للعمل السياسي ووقعت النساء على عرائض من أجل حقوقهن، وكذلك الطلاب. وهذا انخل الخوف في نفوس الحكومة. ومنذ العام ١٩٥٥ وضع البريطانيون قانوناً للعمل. ثم حدثت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما رافقها من الخفرة النفطية التي جلبت معها المال والثروة. وفي ١٩٧٤ اعتقد الحكام ومستشاروهم أن بإمكانهم الاستغناء عن الشرعية الشعبية بالمال، وكتب رئيس الوزراء رسالة الاستقالة في ٢٥ أغسطس ١٩٧٥ حمل فيها المجلس الوطني مسؤولية اعاقه سياسة الحكومة. وقضت ميزانية هندرسون واجهزته الامنية اضعافاً عديدة. وفي نهاية الثمانينات هبطت اسعار النفط في حين ساعد مجلس التعاون البحرين وعمان بتقديم مساعدة قيمتها ١,٨ مليار دولار لشراء الاسلحة. وهنا اتوقف لانهي النقطة التي انطلقت منها الانتفاضة وهي مرحلة الانحسار الاقتصادي.

وعلق اللورد أيفوري بقوله: انه من الواضح ان هناك جنوباً عميقة للأزمة، والواضح انه كان بإمكان الحكومة ان تستمر في تجميتها الديمقراطية. ولوحدث ذلك لما كنا نتحدث اليوم عن مشكلة شعب البحرين. ثم بدأ الخبير الاقتصادي الدكتور علاء اليوسف حديثه عن الأزمة الاقتصادية. وتحدث عن أزمة البطالة التي اعترفت الحكومة بها على مضض. في الشهر الماضي افتتح وزير العمل ورشة تدريب للمواطنين عن العمل. ومع ان هذا تطور جيد فانه ليس حلاً للأزمة. وتحرص الحكومة على عدم نشر ارقام العاطلين عن العمل خوفاً من كشف النقاب عن اسباب الأزمة. وإذا كانت البطالة التي تحدث عنها الوزير هي ١,٤ بالمائة فقط مقارنة باليابان (٢,٥ بالمائة) فلماذا تخشى الحكومة من هذه النسبة المتواضعة؟ ويعمل المسؤولون البطالة في اوساط المواطنين بأن البحرينيين يريدون رواتب عالية وانهم لا يقبلون المهن الوضيعة وانهم ليس لديهم مهارات. وعالجت الحكومة المشكلة بزيادة الرسوم على تأشيرات العمالة الاجنبية وفتحت مراكز للتدريب، لكن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اعتبروا تلك الاجراءات غير كافية. ونحن نوافقهما الرأي. فالنظام التعليمي فشل في حل المشكلة. وهناك سياسات متبعة تمنع توظيف البحرينيين في بعض القطاعات مثل الأمن والدفاع. وسوق العمل مؤسسة على اساس عرقية ومذهبية وعائلية، والبرينيون محصورون بنوع العمل متاح. أن شعب البحرين يدرك ان البطالة لا يمكن الغاؤها تماماً ويريد انهاء المتاجرة بالعمالة الاجنبية، ويريد حقوقه الدستورية وحرية التعبير وتشكيل النقابات. وعلى مدى ٢٥ عاماً من الاستقلال لم يتحقق الكثير من ذلك، فما يزال الموقف قائماً على اساس استعمال العنف لقمع المعارضة. فالحكومة هي نفسها لم تتغير ورئيس الوزراء لم يتغير كذلك. وقد تبخرت الطفرة النفطية ومن هنا فما تقوم به الحكومة ليس كافياً.

وعلق اللورد أيفوري بقوله: هناك نقطة مشجعة في كلامك وهي ان ما تطالب به المؤسسات الدولية لن يتحقق الا بالديمقراطية. فهناك حاجة للانفتاح السياسي لتحقيق ذلك، ومن هنا نريد الآن ان نستمع للدكتور منصور

الجمري ممثلاً لحركة احرار البحرين. بدأ الدكتور الجمري حديثه بقوله ان الحكومة يجب ان تحتفل بالذكرى الـ ٢٥ للاستقلال، ولكن لم يحدث ذلك، وبعد ان بادرت المعارضة الى الدعوة للاحتفال بهذه الذكرى قامت الحكومة بترتيب اجتماع على عجل في لندن الاسبوع الماضي ولم يكن على مستوى مناسب. والمعروف ان حاكم البحرين عندما علم بخطة بريطانيا للانسحاب في نهاية الستينات اعترض بشدة على ذلك. ان ما نراه هو تحالف بدوي بريطاني قائم على تقاطع مصالح بريطانيا مع شيوخ الخليج حيث مثلت اتفاقية ١٨٢٠ فرصة للهيمنة البريطانية على الخليج. ان بريطانيا هي التي دعمت وانشأت النظام القبلي القائم حتى اليوم. في ١٩٩١ انتهت حرب الخليج الثانية وتطعت مشوب المنطقة الى وضع افضل. وفي ١٩٩٢ وقعت المريضة الأولى التي تطالب باعادة الحياة الدستورية والبرلمانية. وفي ١٩٩٤ تم توقيع العريضة الشعبية الشهيرة التي وقعها ٢٥ ألف مواطن. ونسمع اليوم وزير خارجية البحرين يكرر مقولة: لا نريد الديمقراطية. فبعد عشرين شهراً من الانتفاضة الدستورية ما تزال الحكومة ترفض لمطالب الشعبية العاملة. وفي أكتوبر سوف يعلن عن البدء بتنفيذ نظام تقسيم البحرين الى محافظات اربع مرتبطة مباشرة بوزارة الداخلية، كما سيطعن عن توسيع مجلس الشورى من ٣٠ الى ٤٠ عضواً. وقد دعي عدد من النواب البريطانيين لحضور الاحتفال بذلك. نحن نتمنى ان لا يذهبوا، وإذا ذهبوا فنتطلبهم بطرح موضوع الضباط البريطانيين المسؤولين عن التعذيب. فالحكم في البحرين يرتكز على مجلس العائلة وهندرسون. والواضح ان الحكومة تخطي قراءة ارادة الشعب المصمم على نيل حقوقه. وهناك استجابة تصل الى ٧٠ بالمائة لدعوة المعارضة لبدء العصيان المدني. وما تزال اساليب الشعب ووسائله سلمية، فهل يستجيب النظام لنداء السلام ووافق على المطالب الشعبية؟

وعلق اللورد أيفوري بقوله: لقد سبق ان دعونا الاعضاء البرلمانيين الذين تدعوهم حكومة البحرين للاتصال بالمعارضة لكنهم لم يفعلوا ذلك، ولم يقم أي منهم بالاتصال بغير الحكومة.

واخيراً تحدث السيد حسين موسى، ممثل لجنة التنسيق بين الجمعيتين الشعبية والتشريعية، وقال: اود ان اركز على دور بريطانيا في المساة التي يعيشها شعب البحرين. وتعلمون ان هذا الدور كان رئيسياً في رسم خريطة المنطقة. ومن ضمن ترتيبات الانسحاب البريطاني تراجع شاه إيران عن ادعائه في البحرين مقابل السماح له باحتلال الجزر الثلاث، وارادوا مخرجاً قانونياً لذلك من خلال الأمم المتحدة. وبعث الأمين العام مندوبه الايطالي، جوتشباردي، الذي استنتج من خلال مهمته ان شعب البحرين يريد دولة مستقلة بشرط المشاركة الشعبية وهنا اود ان اؤكد ان بريطانيا والأمم المتحدة خانتا رغبة شعب البحرين في المشاركة السياسية. وبالنسبة لبريطانيا فانها لم تضغط ابداً من أجل الاصلاحات. لقد ابقت موظفيها الامنيين في مواقعهم السابقة حيث لا يزال هندرسون وطاقمه يديرون الأمن منذ ١٩٦٦. كما ان الاتفاقيات بين بريطانيا والبحرين حول التعاون والدفاع مكرسة لدعم نظام البحرين، وتعتبر انتقاصاً من السيادة الوطنية. وبالنسبة للولايات المتحدة التي كانت تتمتع بتسهيلات عسكرية قديمة في البحرين في ظل السيطرة البريطانية فقد تم توقيع اتفاقية بينها وبين البحرين (المستقلة) في نوفمبر ١٩٧١ واصبحت البحرين محطة استراتيجية في المنطقة. ويقول الامريكيون ان السياسة الامريكية تجاه البحرين يقرها البتاغون. هذا يعني ان البلدين اللذين يرفعان راية حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم تدعمان قمع حكومة البحرين لشعبها.

واخيراً اختتم اللورد أيفوري بقوله: ما زلنا غير قادرين على فهم سبب المعاملة المميّزة لحكومة البحرين من قبل بريطانيا وأمريكا بسكوتهما على الضيق الفاضح لحقوق الإنسان في هذا البلد. وجرى بعد ذلك حوار بين المتحدثين وجهود الندوة.

٤٨ ساعة تعذيب انتهت بانتصار الضحية

صنعت تاريخاً لهذه الأمة بطوبى لك، وسطرت اسمك في الفئالين فما أخذك، وارتقيت مرتبة للشهداء فما أوفر حظك، ورفضت الانحناء أمام الجلايين، فما أقوى شجيمتك. قالت جراحك للمعذبين: لقد انتهى عهدكم وبدا عصر الشعب. وكان الأرهابي المعروف، خالد الوزان، يمارس هوايته المفضلة بتقطيع اوصالك، بعد أن يشعر بهزيمته، كاد يقتصر وهو يرى صمودك وشموخك، ويشعر بهبوطه وسقوطه وحقارته. فالت عبد له ولا عبد للمستبدين، أنت تسجد لله كل يوم وتعتد بمشاركتك للشعب في مسيراته وشعاراته وحرركته، وهو يلصق قصاص أسنانه، ويركع لرئيس الوزراء ويسجد لهندرسون. فرق ضامع بين رجل يطلع إلى السماء وآخر يمشي مكبا على وجهه. لقد جمدت شعبنا في كرامته وشهامته وإبائه، وكان هو مسدداً للعبودية الوضيعة حيث يصبح المرء عبداً تشتريه بضعة دناتير مسروقة من أموال المحرومين. كنت نيتسم كلما مرت على جسدك آلة التعذيب، وكان يزيد ويرعد ويتخبط ولا يعي ما يقول وقد عجز في كسر صمودك. كان كل أمه أن يسمع منك كلمة داهة ليشتفي بها غليله ويظفي بها لهيب الغضب الذي اعتمل في اجزائه، ولكك حرمة التلذذ والضرب عن الكلام، وأقسمت أن لا تتحرك شفقتك بحرف واحد يدخل السرور في نفسه. فازيد وأرعد، وأصفر وجهه وراح يقطع غرفة التعذيب جيئة ونهايا، يركل جسدك الطاهر تارة ويصق عليك أخرى، وهو يفعل في سماع كلمة واحدة منك، فخاب سميء وانحدرت روحه، وأصبح كالصمار الهائج يملأ الغرفة ضجيجاً مزعجاً، لم يكن يملك شيئاً سوى بعض الأيكسنتاين الذين امتحنوا التعذيب وأمانة الآخرين، ومبايض في بنية لمع بها في أجساد الأبرياء، وحذاء كل من ركل أبناء جلدك. أما أنت فكانت تعيش في عالم آخر منذ اللحظة التي علوقك فيها من قضيب وضعمه فوق كرسين تولى جسدك منه كاللجاجة التي يراد شواؤها. لقد نسيت الألم وأنت تذكر ما حدث لن يسبقك من الشهداء. تراهي لك فجأة جسد سعيد الاسكاني وقد مزقت آلات المجرم نفسه. فما أشبه اللية باليارحة. أكثر من عام مر على استشهاد سعيد، ورائحة المسك التي انطلقت من جسده الشريف ساعة عروج روحه إلى بارئها ما تزال تملأ الغرفة. صحيح أن

رائحة الموت تتركز أنوف من لا يدرك سر الشهادة، ولكنها عبق الشهادة عندما تلامس أنف من يدرك أسرارها. تذكرت مشهد الضميد الشاب وجسده الطاهر يترنح تحت ضربات المعذبين. لقد كان جسداً غصاً ولكنه كان أقوى من فريق المعذبين جميعاً، ولم يستطع خالد الوزان أن يحصل على كلمة واحدة من ذلك الشاب، حتى تمزق غيضاً وحشفاً، وكاد يموت من غصته. وأنت اليوم تتسابق مع سعيد إلى الجنة. فلقد ألت على نفسك أن لا تنطق بكلمة واحدة مهما كلف الأمر. وقررت في داخلك أنك على أبواب الجنة وأن شيئاً من الأم الدنيا لن يؤثر على معنوياتك وأنت تتجرب عن فرسك بعد عامين من الجهاد وتوجه إلى أهبك التي سيقوك إلى الجنة. ثمان وأربعين ساعة مرت وجسده الطاهر يستقبل ضربات المعذبين الذين احترقوا القتل بإلشع الوسائل. ولكنها كانت بالنسبة لك فترة انتقال من دار إلى أخرى. لقد امتلأت أملاً وحياً وسعادة واستبشاراً وأنت تصنع خطواتك نحو هدفك الكبير. وكان الوقت يمر قليلاً حتى لكأت جبل أبي قبيس. لقد فطعت علاقتك بهذه الدنيا وتطلعت إلى ما عند الله وهو خير وأبقى. فمن يستطيع أن يبطك أو يرهبك أو يخيفك أو يساوئك أو يبتزك؟ حملت معك رسائل كثيرة من هذا الشعب إلى سفرائه الذين سيقوك رهيلاً عن هذه الدنيا، وكنت تودعهم بركب أحد منهم، وتظن أن بقاءك في هذه الدنيا عذاب لك. ولطالما تمنيت أن لا يطول بقاءك فيها لكي لا تخسر دارك مع بني جلدك الذين سيقوك. هناك في عالم الخلود يتسابق المظلون في استعراض ملفات جهانهم، ومعهم أولياء الله الذين استقبلوا كلا منهم في مواكب علاقة لا يشبهها شيء. الانكار تصطرع في ذهنك، وأنت معلق من القضيب الذي تولى منه جسد محمود عبد اللطيف بعد سعيد. كان القتال خالد الوزان ينظر بغضب اليك وأنت تتأرجح فرحاً وابتهاجاً. كان يظن أنه سوف يخيفك عندما يعلقك على ذلك القضيب، ولكنه فوجيء بك تلهقه وتتأرجح وتتمايل طرباً، ممس في أنز فليسل قاتلاً: انه يظن أننا وضعماء على القضيب ليتأرجح كما يفعل الاطفال. فاشتاظ غضباً وهو لا يدري ماذا يفعل أمام هذا الطود الشامخ الذي استقبل التعذيب بروح التمرد

المجد لتلك الدماء

أنت عنوان هذه المكرمات في جمي للمجد دوحنا الياسقات وقبعة يوقظ الربي الفائتات ويغذي القلوب ماء الفرات أرض أضحت تضم أغلى الرفات واستقى نحلها رحيق الثبات تصمدن السرى بمرض الثنات مثل نهر يشق عمق الفلاة عايات الظبا سبايا العتاة بين شعب مسالم والطفاة وتروي أماننا الفارعات تتحدى العدي وكل الجنة ليراسي جراحنا النازفات وعن الدار غاب كل الحماة صهوة الخيل أنت أهل الثبات فاعرفناه بوجه الكماة ويلوش لتسحق أرض الآباة عائق الترب جسمه في سبات خالد، صامد برغم البفاة وانتصار على التخلفات

طبعت شبنوا دماخا الزاكيات فيضك الدافئ الفزير يروي وعلى كل هامسة أنت لمن ويباري السماء طولاً وعرضاً يا دماء الشباب حسبك أن ال فوقها أينعت ثمار ثلثت بينما أنت تقطعين ألفيافي وتسسبيلين بين تلك الروابي لعلع الهجر في ثراها وأضحت ثار نفع بارضها، أي حرب فإذا بالدماء تنزف فيضها وإذا بالجرارح تبسسم نورا ينحني الجند خاشعاً في نهول من روابي أوال هجر شعب فارس الشعب يا شهيدا تعطى لم ترجلت والوغي فيه موت خاكم ظالم وشعب أبي وشهيد هناك بعد شهيد شعبنا لا يموت مهما قتلتهم كسبرياء وعزة وشموخ

وعرفت أن عائلته أنسلخ من إنسانيته وأصبح وحشاً كاسراً يعيش ليلايل وبنام ويقتل الآخرين ويمزج أجساد المخلوقات الأخرى. أمام صمود السيد علي السيد أمين المعلق من يديه وجوه والمعذب بالضرب والمكاري والمخاريق ورفضه النطق بكلمة واحدة للجلايين تكسر كبرياء المجرم الذي تطلعت بداه بقاء أبناء البحرين. لقد سمع الشهيد باسمه منذ أكثر من عام، وعندما استدعي إلى مكتبه أيقن انه لاحق بقلعة الشهداء قبله وأنه لا جدوى من «التعاون» مع فرقة الموت التي يقودها خالد الوزان. فانتخذ قراره بالصمت حتى يلقي ربه، وكان قراراً صعباً ولكنه ضروري ليلوغ الشاب أهدافه. بعد يومين من التعذيب الوحشي كان الشهيد على موعده من الطود في الجنة، وعندما علم بدنو ساعة الصعود، ترنح صامداً ونهلت أسنانه وولات وجهه ابتساماً عريضة ورشح جلايه بنظرة أخيرة مشفقة صملاً أيامهم مسؤولية قتل أبناء جلدته، وخص عيني الوزان بنظرة شرد ثم صرخ بوجهه صرخة من الاعماق: الموت للجلايين، والخلود لهذا الشعب، وأغض عينيه إلى الأبد.

والرفض والتعدي، وأصبح يشعر انه هو الذي يتعذب، بينما الضحية تشعر بالرفض والامتنان وتبسم وتتأرجح طرباً. ما هذا العمل التعيس الذي أعمله؟ كان هذا هو السؤال الذي يتردد في نفس الوزان وهو يتمزق عذلاً وحفاً أمام شاب لم يبلغ العشرين من العمر ولا يملك ما يرد به عن نفسه من الآثي. التفت فجأة إلى نفاة وظيفته وتذكر كيف يطعم أطفاله من دخله الحرام الذي اكتسبه مقابل أرهاق الأرواح وقتل الأبرياء. تذكر حيرته ذات يوم عندما سأله ابنه: ما هو عملك يا أبي؟ فلقد كان يتظاهر لإبائه بأنه موظف حكومي عادي، وأحار في أمره وكرو الجواب بأنه يعمل لدى الحكومة. لكن الابن كسر السؤال قاتلاً: لماذا تخرج أحياناً في منتصف الليل وأحياناً في الصباح الباكر وفي أوقات مختلفة من اليوم؟ وأزاد حرجه عندما سأل ابنه ذات مرة: ما هذا الدم الذي على ثيابك؟ لماذا أسمكت تكلم مع نفسك ونسب شخصاً وتلعن آخر؟ لقد سعى لإخفاء عمله الدنيء طوال السنوات الماضية، ولكن اسمه لم مؤخراً وتكر في بعض المنشورات، وقراته عائلته أكثر من مرة على جدران القري،

عمل واضحاً واهدافاً محددة وواضحة، وتتمتع بدعم سياسي جيد وإن لم يكن معلناً في أغلب الأحيان. وهي بالتالي ليست مستعجلة في تحقيق النتائج بأي ثمن. ومن هنا يفهم سياسة فتك الحكومة بالمواطنين كلما شعرت السلطة بفقدان زمام المبادرة مع عدم التمكن من السيطرة على الوضع. يضاف إلى ذلك أن مشاريع العمل الشعبي ليست سرية، وهي تعلن باستمرار قبل فترة من تنفيذها، ومع ذلك فقد فشل هندرسون في منع حدوثها مرة واحدة، وبالرغم من الهالة التي أحيط بها جهاز الأمن البحريني فإن خبراء الأمن الدوليين استسحقوا إمكاناته بعد حدوث الانتفاضة الشعبية. فقد كان على جهاز الأمن الذي يستحوذ مع وزارة الداخلية على ثلث ميزانية الدولة، أن يتنبأ بحدوث الانفجار الشعبي، وفشل في ذلك أفع المراقبين انه جهاز قمع وليس جهاز أمن، وبدلاً من حماية المواطنين من المخاطر والأعمال الإرهابية أصبح هو المسؤول عن فقدان الأمن بين المواطنين وقتل العشرات منهم. فقد بلغ عدد الشهداء منذ انطلاق الانتفاضة المباركة حتى الآن ٢٩ شخصاً، الأمر الذي لا يمر بهود، وإن المسؤولين عن أعمال القتل تلك وفي مقدمتهم آيان هندرسون وخالد الوزان وعائل فليفل لن يستطيعوا البقاء في مناصبهم إلى الأبد. وإذا كان هناك من يجب البحرين وأهلها فليبادر إلى الضغط على رئيس الوزراء الذي مضى عليه في ذلك المنصب أكثر من ربع قرن، ليتحرك الأمر إلى شخص من العائلة الحاكمة أكثر قدرة على التعاطي مع التطورات السياسية المحلية والدولية، وأكثر استعداداً للحكم بموجب دستور البلاد بأسلوب عصري بعيد عن القمع والأرهاب السلطوي. وما لم يحدث ذلك فإن البلاد مرشحة لاستقبال كالج خصوصاً مع استمرار عقيلة القمع السائدة. لقد كان رحيل المقبور بلخريف في أبريل ١٩٩٧، بعد ٣١ عاماً من التحكم بشعب البحرين تقويجا لنضال المواطنين طوال فترة هيمنته، وليس مستبعداً أن يواجه المعذب المعروف آيان هندرسون عن البلاد مصيراً مثل بلخريف وجلوب باشا (من الإرن). أما رئيس الوزراء فعليه أن يترك المجال لشخص أفضل صحة منه وأقدر على التعامل مع شعب متعدد المذهب الدينية والسياسية، وأكثر استعداداً للحكم وفق الدستور. وعلى العائلة الحاكمة، إذا ما أرادت البقاء في حكم البلاد، أن تطور عقيدتها وتحكم بعقلية منفتحة بعيدة عن القبلية والحكم الفردي وسياسة الإرهاب والقمع. وبدون ذلك لن يكون لها مستقبل في أرض أوال.

لنتطور عقلية العائلة الحاكمة - القتمة من ص ١

الشرف، السيد علي السيد أمين السيد محمد، الذي عنبه خالد الوزان، بأشراف آيان هندرسون، حتى الموت الشهر الماضي. وفيما يستعد الشعب لاستقبال خريف الغضب هذا الشهر فإن لديه إصراراً على مواجهة القوات الأجنبية التي تنفذ سياسات خليفه - هندرسون ويسقط المواطنين البحرينيين ضحايا لها. وإذا كانت الحكومة قد جعلت الشهر المقبل (أكتوبر) موعداً لتنفيذ عدد من خططها ومنها تطبيق نظام المحافظات وتوسيع مجلس الشورى إلى أربعين شخصاً فإن الموقف الشعبي الرافض بشكل كامل لتلك الإجراءات الأمنية التي تتجاهل تطلمات الشعب وتصر على انتهاك حقوق الإنسان كسياسة ثابتة. وقد يستطيع رئيس الوزراء تأجيل الحل قليلاً ولكن كلما تأجل الحل ارتفع سقف المطالب، وقد يصل إلى حد رفض النظام السياسي القائم حالياً جملة وتفصيلاً. وقد يبدو عدم واقعية مثل ذلك الهدف، ولكن التطورات الإقليمية والدولية تتطور باتجاه المزيد من الحريات والديمقراطية وليس العكس كما يريده رئيس الوزراء. ومع استمرار التوتر في بعض بلدان الخليج وخصوصاً السعودية، واحتمال التغيير في العراق، فإنه لن يكون مستحيلاً المطالبة بما هو أبعد من الدستور إذا استمرت الأزمة الحالية. والمعارضة البحرينية مستعدة للاستمرار في العمل السياسي المحلي والدولي باتجاه كافة الاحتمالات، وهي قادرة على إدارة البلاد بشكل أفضل كثيراً من الإدارة الحالية التي أصبح خليفة بن سلمان فيها الحاكم الأول والأخير والمسيطر، هو وإبناؤه على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة. ويعرف الكثيرون من اصفاء حكومة البحرين أن إصراره على رفض إعادة العمل بدستور البلاد نابع من شعوره بأنه أكبر لص في البلاد حيث يستحوذ هو وإبناؤه على الفنادق الكبيرة ووكالات الشركات الأجنبية والشركات المالية والاستثمارات والبنوك، ويفرض على ميزانية الدولة القيام بمشاريع للتنشيط مؤسساته التجارية، ويضايق التجار الآخرين في أرزاقهم بشكل يعرفه الجميع. إن المعارضة في البحرين ما تزال تمتلك زمام المبادرة خصوصاً وإن لديها برنامج